مقالات في القضية الفلسطينية

معالجة الصحافة الفلسطينية لقضية الاحتجاجات الشعبية في قضية "بنات"

The Palestinian press's handling of the popular protests in the "Banat" case

استاذ مساعد د. رمزي فتحي عودة*

Dr Ramzi Fathi Odah / Assistance professor

الملخص :

تعالج هذه الدراسة الآليات والكيفية التي تعاملت بها الصحافة الفلسطينية المكتوبة (القدس والايام والحياة الجديدة) مع الاحتجاجات الشعبية الناتجة عن وفاة المعارض السياسي نزار بنات إثر اعتقاله من قبل المؤسسة الأمنية الفلسطينية. ومن خلال إستخدام منهج تحليل المضمون لمحتويات هذه الصحف، وجدت الدراسة أن الصحافة الفلسطينية اليومية قد إهتمت بشكل لافت وكبير بقضية وفاة نزار بنات، بإعتبار أن هذه الازمة كشف عن أزمة الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني. وأشارت النتائج الى أن غالبية التغطية الاعلامية لقضية نزار بنات في الصحف اليومية كانت بالاتجاه السلبي، حيث تم إدانة هذه الوفاة وتم وصفها بشكل عام بأنها جريمة إغتيال ويجب محاسبة المسؤولين عنها. وقد أوصت الدراسة بضرورة الإسراع في الرد الحكومي على مثل هذه الأزمات وذلك من أجل ضمان نقل أكثر شفافية ومحايدة للأحداث. كما أوصت الدراسة بضرورة إحترام النظام السياسي الفلسطيني للقيم الديمقراطية وحقوق الانسان وإطلاق الحريات وإعمال القوانين والمضي قدماً في برامج الاصلاح السياسي.

الكلمات الافتتاحية: نزار بنات، الاحتجاجات الشعبية، الصحافة، فلسطين

Abstract:

This study deals with the mechanisms and the way newspapers (Al-Quds, Al-Ayyam and Al-Hayat Al-Jadida) handled popular protests dealt with the popular protests that resulted from the death of political dissident Nizar Banat following his arrest by the Palestinian Security forces. By using the content

* معهد فلسطين لأبحاث الامن القومي Ramzi_odah@yahoo.com

analysis method for the contents of these newspapers, the study found that the Palestinian daily press has paid great and significant attention to the case of Nizar Banat's death, considering that this incident revealed the crisis of democracy in the Palestinian political system. The results indicated that the majority of media coverage of the Nizar Banat case in the daily newspapers was in a negative direction, were convicted and described as an assassination, indicated that those responsible for it must be held accountable. The study recommended the need to expedite the government's response to such crises in order to ensure a more transparency and neutral in press. The study also recommended the need for the Palestinian political system to respect democratic values, human rights, release freedoms, implement laws, and move forward with political reform programmes.

Key words: Nizar Banat, popular protests, the press, Palestine

المقدمة:

توفى المعارض السياسي نزار بنات أثناء عملية إعتقاله من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في 24 حزيران الماضي. ونجمت عن عملية وفاته مظاهرات عديدة إحتدمت في غالبية المدن الفلسطينية . وطالب المحتجون بضرورة محاسبة قتلة نزار بنات معتبرين أن ما تم هو جريمة إغتيال سياسي. بينما أعلن الناطق بإسم الأجهزة الأمنية اللواء طلال دويكات عن تشكيل لجنة تحقيق إثر عملية الوفاة، وقد أوضحت نتائج لجنة التحقيق بأن حادثة الوفاة لم تكن طبيعية. ووفقا لدويكات تم إحتجاز أفراد القوة الأمنية التي قامت بالاعتقال وجاري التحقيق معهم للمثول أمام القضاء العسكري. وفي هذه الأثناء، إتسعت دائرة الإحتجاج الشعبي، وحدثت إشتباكات عنيفة بين المحتجين وقوات الأمن الفلسطينية في رام الله والخليل ونابلس وبيت لحم. وتوسعت مطالب بعضها نحو تغيير النظام السياسي الفلسطيني.

تعالج هذه الدراسة الآليات والكيفية التي تعاملت بها الصحافة الفلسطينية المكتوبة (القدس والايام والحياة الجديدة) مع هذه الاحتجاجات الشعبية.حيث أن ما تكتبه الصحافة يعكس المناخ العام للمجتمع

الفلسطيني حول التعاطي مع هذه الازمة، ومن خلال تحليل محتوى هذه الصحف نستطيع فهم طبيعة الأزمة وآليات الخروج منها، وذلك بهدف عدم تكرارها مرة أخرى والبناء على الدروس المستفادة.

أهمية البحث:

- الخروج بتوصيات تساعد صناع القرار والاحزاب على عدم تكرار أزمة نزار بنات وذلك بهدف ضمان إستقرار النظام السياسي الفلسطيني.
- تحديد التنوعات المختلفة في النظام السياسي الفلسطيني من خلال توضيح التباينات والانقسامات المختلفة والتي تظهر في معالجة الصحف اليومية لأزمة نزار بنات تبعا لتنوع ولاءاتها السياسية.

أهداف البحث:

- معرفة القضايا التي إهتمت بها الصحافة الفلسطينية في قضية الاحتجاجات الشعبية ؟
- تحديد الأشكال الصحفية التي تناولت بها الصحافة الفلسطينية موضوعة الاحتجاجات ؟
- تحديد درجة الاهتمام التي أولتها الصحافة الفلسطينية لموضوعة الاحتجاجات؟
- تحديد درجة التأييد والمعارضة لقضية الاحتجاجات الشعبية في الصحف الفلسطينية ؟

مشكلة البحث:

في ظل الانقسامات المتعددة في المجتمع الفلسطيني، فأن أزمة وفاة نزار بنات على إثر اعتقاله السياسي عمقت من الازمة البنيوية في النظام السياسي الفلسطيني. وهددت هذا النظام بحالة من الفوضى وعدم الاستقرار. وبالضرورة، فان الاشكالية الرئيسية التي تعالجها هذه الدراسة حول اذا ما كانت الصحف اليومية الفلسطينية ساهمت في تحقيق نوع من التوازن والاعتدال في التعامل مع هذه الازمة من خلال المقالات والاخبار وبقية الاشكال الصحفية التي يتم عرضها فيها. وفي السياق، ما هي أهم الدلالات السياسية التي تم الوصول اليها نتيجة لتعامل هذه الصحف مع أزمة نزار بنات؟

فرضية البحث:

مثلت قضية وفاة نزار بنات اولوية هامة من أولويات الخبر الصحفي نظرا لارتباطها في منظومة القيم الديمقراطية ومست هذه القضية العديد من الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الفلسطيني.

المنهجية المستخدمة:

إعتمد البحث على المنهج الوصفي بإعتباره الأكثر قدرة على محاكاة أسئلة الدراسة والتوصل لإجابات مقنعة لأسئلتها. حيث إستخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون كأحد المناهج الوصفية المستخدمة في تحليل النصوص الإعلامية. ومنهج تحليل المضمون هو منهج يعتمد على إستخدام التقنيات في دراسة وتحليل النصوص الإعلامية. وقد عرفه بيرلسون بأنه " الوصف المنظم والموضوعي والكمي للمضمون الظاهر للاعلام"[1]. ومن أجل التحليل، تم إختيار عينة من الصحف الفلسطينية اليومية؛ وهي: الحياة الجديدة كصحيفة حكومية، إضافة الى صحيفة الأيام وصحيفة القدس وهي صحيفتين مستقلتين.

إشملت الأعداد المبحوثة سبعة أعداد لكل صحيفة للفترة من 25 حزيران حتى 1 تموز 2021. ويعود السبب لإختيار هذه الفترة الزمنية للتحليل هو موعد وفاة نزار بنات في فجر يوم 24 حزيران، وإنتهاء حدة الازمة والاحتجاجات الشعبية ضد وفاة بنات إبتداءُ من يوم الجمعة الموافق 2021/7/2.

إستخدمت الدراسة وحدة النص الاعلامية أو القصة الخبرية سواءً كانت خبراً او مقالاً او كاريكاتيراً أو حتى صورةً صماء. بحيث تتعلق هذه القصص الخبرية بالاحتجاجات الشعبية التي تولدت على إثر وفاة نزار بنات. وقد بلغ عدد هذه القصص الخبرية 88 قصة خبرية موزعة على مجتمع الدراسة، ومن ثم أفرد الباحث لكل تصنيف من هذه القصص أو المواضيع الاعلامية جدولاً يوضح فيه التكرارات والنسب المئوية لكل تكرار. وتشمل المنهجية المستخدمة على تحليل عينة الدراسة من خلال وحدتي التحليل، وهما:

أولا: فئة ماذا قيل:

وتعني ما هي الموضوعات التي تناولتها الصحف الفلسطينية الثلاثة حول الاحتجاجات الشعبية، وما هو الاتجاه العام التي تناولتها هذه الموضوعات ؟.

وقد تم تناول فئة ماذا قيل من خلال التقسيمات التحليلية التالية:

فئة الموضوع، وتشمل هذه الفئة على المحاور الآتية:

[1] القضاة، علي. (2021). معالجة الصحافة البحرينية اليومية لقضايا الفقر دراسة تحليلية. دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية. العدد (3). تشرين الاول (اكتوبر). ص 929.

محاسبة القتلة

منع الفتنة والفوضى

الاصلاح والانتخابات

حرية الصحافة واطلاق الحريات

تغيير النظام

التنديد الدولي

تنديد محلي

تأييد الرئيس والقيادة

فئة الاتجاه، وتشمل الإتجاه العام الذي تم نعته للاحداث وللاحتجاجات، وهي تنقسم الى:

- فئة التغطية الصحفية الايجابية، وهي تلك التي تناولت موضوع الاحتجاجات بصورة ايجابية.
- فئة التعطية الصحفية السلبية، وهي تلك التي تناولت موضوع الاحتجاجات بصورة سلبية.

ثانيا: فئة كيف قيل:

وتشمل الكيفية التي تم تناولها من قبل الصحف الفلسطينية لتغطية القصة الخبرية التي تناولت الاحتجاجات الشعبية. وتنقسم هذه الفئة الى عدة فئات فرعية وهي:

- الشكل الصحفي الذي عرضت فيه التغطية الصحفية.
- فئة الموقع في الصحيفة (اعلى الصفحة ام اسفلها)
- فئة رقم الصفحة (صفحة اولى او ضفحة داخلية ام صفحة خلفية)
- فئة طريق العرض (هل تشمل التغطية الصحفية صورة ام لا)

مجتمع الدراسة :

- يتساوى مجتمع الدراسة مع عينة الدراسة في حالتنا هذه. حيث يتمثل مجتمع الدراسة بأعداد الصحف الفلسطينية الثلاثة القدس، والأيام والحياة الجديدة وذلك للفترة من 2021/6/25 وحتى 2021/7/1 . وكما يشير الجدول رقم (1)، فقد بلغ عدد القصص الخبرية التي تم رصها في هذه الصحف 88 قصة. كانت اعلاها في صحيفة القدس، حيث بلغت 42 قصة بنسبة

(47.7%)، ثم تلتها الأيام والتي بلغت 28 قصة خبرية بنسبة 31.8%، ثم تلتها الحياة الجديدة بواقع 18 قصة خبرية بنسبة 20.45%.

- جدول رقم (1)

- *عدد القصص الاعلامية*

إسم الصحيفة	القصة الخبرية	النسبة %
القدس	42	47.72727
الايام	28	31.81818
الحياة الجديدة	18	20.45455
المجموع	88	100

خلفية عامة: بين الفوضى والاستقرار.. قضية نزار بنات.

الناشط نزار بنات ، 42 عامًا ، كان معروفًا بإنتقاده الشديد عبر صفحته الالكترونية ومسيراته ضد السلطة الوطنية الفلسطينية متهماً إياها بالفساد والسلطوية ومنع إجراء الانتخابات التشريعية، والتي كان نزار بنات يترأس إحدى القوائم المرشحة فيها؛ وهي قائمة "طفح الكيل" .

وتم إعتقال بنات أكثر من مرة على يد الأجهزة الأمنية، وفي 24 حزيران الماضي توفى أثناء عملية الاعتقال وفقا لبيان محافظ الخليل اللواء جبرين البكري، والذي أوضح فيه أن صحته "تدهورت" أثناء إعتقاله. وتقول عائلة بنات أنه تعرض للضرب المبرح على أيدي قوات الأمن الفلسطينية والذي أدى لوفاته. من جانب آخر، قام رئيس الوزراء الفلسطيني دكتور محمد إشتية بتشكيل لجنة تحقيق، قائلاً أن لجنة التحقيق ستحصل على جميع المعلومات التي تحتاجها "لتمكينها من المضي قدماً في عملها" و "تسريع عملية كشف الحقيقة".

وأثارت وفاة المعارض بنات أزمة حقيقية للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث توسعت مظاهرات المحتجين الغاضبين في العديد من المدن الفلسطينية، في الوقت الذي تدهورت فيه مكانة السلطة الوطنية في الشارع الفلسطيني لاسيما في الشهرين الماضيين بعد إلغاء الانتخابات التشريعية، التي كان من المقرر إجراؤها في 22 أيار الماضي. وعززت وفاة المعارض بنات من وتيرة هذا التراجع. حيث أشارت نتائج إستطلاع الرأي رقم (80) الذي تم إجراؤه من قبل المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية للفترة من 9-12 حزيران الماضي بأن شعبية حركة فتح تراجعت مؤخراً الى 30% مقابل إرتفاع في شعبية حماس الى 41.3% وذلك لأول مرة منذ عام 2006[1].

وعلى الصعيد الدولي، فقد أثارت وفاة بنات ردات فعل غاضبة دولية، حيث صرح المتحدث بإسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس في بيان "نشعر بقلق بالغ لوفاة الناشط الفلسطيني نزار بنات والمعلومات التي وردت بشأن ملابسات وفاته". وحث برايس على "تحقيق شامل وشفاف" وقال إن الولايات المتحدة لديها "مخاوف جدية بشأن قيود السلطة الفلسطينية على ممارسة الفلسطينيين لحرية التعبير ومضايقة نشطاء منظمات المجتمع المدني"[2]. وقد أكد الاتحاد الأوروبي في بيان أصدره الاحد الموافق 2021/6/27، تعقيبًا على قمع الأجهزة الأمنية للمتظاهرين والاعتداء على الصحافيين الذين كانوا يغطون أحداث التظاهرات[3]. أنه يتابع بقلق بالغ التطورات في الضفة الغربية عن كثب، ولن يتم التسامح مع إنتهاكات حقوق الإنسان هناك.

---

[1] المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (2021). استطلاع راي رقم (80). استرجعت في 18 تموز 2021 من https://www.pcpsr.org/sites/default/files/Poll%2080%20Arabic%20full%20text.pdf

[2] Rasgon . Adam_.(24/6/2021). New York Times. ***Activist Dies in Palestinian Authority's Custody, Inciting Widespread Outrage.*** ***https://www.nytimes.com/2021/06/24/world/middleeast/nizar-banat-palestinian-authority.html***

[3] عرب 48، (2021). **اغتيال نزار بنات: دعوة أممية للتحقيق بقمع احتجاجات رام الله**. استرجعت في 2021/7/23 من **https://www.arab48.com/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/2021/06/27/%D8%A7%D8%BA%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%AA-**

من جانبه، دعا مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في فلسطين للتحقيق في إستخدام القوة المفرطة من قبل قوات الأمن الفلسطينية ضد المحتجين، كما دعا المكتب الى ضرورة محاسبة المسؤولين بمن فيهم من أعطوا الأوامر خلال قمع التظاهرات التي إندلعت في رام الله ، احتجاجًا على إغتيال المعارض السياسي نزار بنات[1].

وفي الوقت الذي إتسمت بعض الاحتجاجات بالطابع السلمي دون حدوث أي مواجهات حقيقية بين قوات الأمن والمحتجين، إحتدمت بعضها الآخر في عدد آخر من المناطق الفلسطينية. ووفقاً لبعض المصادر الصحفية، إعتقلت الشرطة الفلسطينية بعض المتظاهرين حتى قبل أن تبدأ وقفتهم الاحتجاجية في وسط رام الله احتجاجاً على مقتل بنات. وقد أمرت الشرطة المتظاهرين بالتفرق خلال 10 دقائق. وعندما لم يفعلوا ذلك، حدثت مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن طالت بعض رجال الصحافة أيضاً؛ ومنهم مراسل تلفزيون القدس. وقد أطلق سراح غالبية المعتقلين بناءً على قرارات رئيس الوزراء الفلسطيني ووزير الداخلية الدكتور إشتية[2]، وخاصةً أن من بين هؤلاء المعتقلين ناشطون بارزون في منظمات يسارية أو مقربون منها، وبعضهم، كان قد سُجن سابقًا في السجون الاسرائيلية بسبب مقاومة الاحتلال[3].

%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D9%85%D9%8A%D8%A9-
%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-
%D8%A8%D9%82%D9%85%D8%B9-
%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-
%D8%B1%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87

[1] المرجع السابق.

[2] التلفزيون الالماني (DW) (2021). **فصائل فلسطينية تدين "قمع" السلطة التظاهرات الشعبية**. استرجعت في 2021/7/23 من https://www.dw.com/ar/%D9%81%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%82%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9/a-58178442

[3] **Hass** . Amira **(9/7/2021). Haaretz.** Despite Critic's Death, Palestinian Authority Still Believes in Intimidation and Repression. **https://www.haaretz.com/middle-east-news/.premium-in-spite-of-activist-s-death-pa-still-believes-in-intimidating-its-critics-1.9978420**

وفي إطار المواجهات، حدثت صدامات بين مويدي حركة فتح ومؤيدي الرئيس الفلسطيني أبو مازن، وبين بعض المتظاهرين، وتفاقمت حدة هذه المواجهات عندما رفع بعض المحتجين شعارات تدعو الى رحيل الرئيس محمود عباس، كما إتسعت حدة المواجهات عندما قامت بعض جموع المتظاهرين بمحاولة إقتحام المبنى الرئاسي "المقاطعة". في الإطار السابق، ذكرت العديد من التقارير الأمنية تورط عناصر من حركة حماس في هذه التظاهرات وهو الأمر الذي إعتبره مناصري حركة فتح محاولة حمساوية للانقلاب على الحكم.

وحذر بيان لحركة فتح نُشر في وسائل الإعلام الرسمية المتظاهرين من النزول إلى الشوارع، وأشار البيان بأن الحركة لن تتسامح مع رغبة المحرضين الخارجيين بالسيطرة على الحكم واحداث حالة من الفوضى . وتابع البيان أن فتح "ستضرب بقبضة من حديد كل من يسعى للإساءة لأبناء مؤسستنا الأمنية[1]".

وقد تسببت هذه المواجهات في حدوث بعض الانقسامات داخل الحكومة، حيث إنسحب وزير من حزب الشعب الفلسطيني اليساري وهو وزير العمل نصري ابو جيش، من الحكومة، ولكنه سرعان ما عدل عن رأيه في تعارض بين موقفه وبين موقف حزبه. بالمقابل، تشير إستطلاعات الرأي بأن شعبية حماس – والتي أدانت مقتل بنات وقمع المظاهرات، وإتهمت النظام السياسي الفلسطيني بقمع المعارضة– تتصاعد في الضفة الغربية بعد مواجهتها الأخيرة مع إسرائيل. حيث أشارت نتائج إستطلاع الرأي رقم (80) الذي تم اجراؤه من قبل المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بإرتفاع شعبية حماس لاسيما بعد معركة سيف القدس، فقد أفاد 53% من المستطلعين بأن حركة حماس هي الأجدر بقيادة الشعب الفلسطيني[2] .

تصدر الشباب المواجهات الاحتجاجية، وحسب بعض اللقاءات الصحفية يقول هؤلاء الشباب بأن الأحداث الأخيرة قد حفزتهم ليصبحوا ناشطين سياسيين. وقال أحد الشباب المحتجين أن سلوك الحكومة "أظهر الحاجة إلى المساءلة من خلال ممارسة الديمقراطية." لاسيما بعد تأجيل الانتخابات العامة والتي لم تعقد منذ عام 2006[3]. وبالرغم من ذلك، فان هنالك عدة عقبات حالت دون قدرة الشباب الفلسطيني على مواصلة احتجاجاتهم ضد السلطة الوطنية، وأهمها[1]:

---

[1] Hass. Ibid.

[2] المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (2021). المرجع السابق.

[3] Hendrix , Steve and Taha, Sufian. (29/6/2021). **The Washington Post**. Palestinian frustrations with West Bank government boil over with death of activist.

1. وجود الاحتلال الاسرائيلي والخوف من سياسة التخوين.

2- اختلاف الاولويات بين فئات الشباب الفلسطيني، فهل الأولوية هي إزالة الاحتلال أم الأولوية هي التحول الديمقراطي.

3. ارتفاع نسبة الاستقطاب السياسي الحزبي لدى الشباب الفلسطيني مقارنة بالاوضاع في باقي الدول العربية حيث ترتفع هذه النسبة من 20%-30% . بالمقابل فان هذه الاحزاب السياسية مستفيدة من إستمرار هذه الاوضاع السياسية، وبالضرورة فان رغبتها في التغيير تكون أقل.

من زاوية أخرى وصف المحلل السياسي فادي أبو بكر الإحتجاجات الشعبية على قضية نزار بنات بأنها حصان طروادة هدفها استغلال هذه القضية للانقلاب على النظام، معتبراً أن الكل الفلسطيني طالب السلطة الوطنية بالإسراع في عملية محاسبة قتلة نزار بنات وليس فقط المعارضة السياسية هي التي طالبت بذلك. وأشار أبو بكر الى أن "الحراكيين" حاولوا جر القوى الأمنية الى مربع الاحتكاك والمواجهة العنيفة من خلال الاساءة بألفاظ نابية وتخوينية ضد المؤسسة الأمنية والسياسية[2].

من الواضح إذن، أن هنالك أسباب مختلفة للتظاهر، ولكنها جميعاً تلتقي في مربع واحد؛ وهو ضرورة أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها السياسية والاقتصادية والقانونية. وليس في هذا عيب أو إنتقاص، فالقانون الأساسي الفلسطيني وكافة القوانين الدولية كفلت حق التعبير عن النفس للانسانية جمعاء. الاشكالية الحقيقية التي وجدتها ليس الإختلاف على الحقوق بين الفرقاء، وإنما في تفسيرها. فقد سمعت أنا شخصيا الكثير من الحديث عن إستياء المدافعين عن السلطة الوطنية باتهامهم بالجاسوسية والعمالة، وهم في قرارة ذاتهم يدركون أنهم قدموا ويقدموا المزيد من التضحيات لصالح الوطن والقضية لاسيما من منهم في الأجهزة الأمنية. بالمقابل، هنالك مشاعر كبيرة من الاحباط تتملك المتظاهرين ضد السلطة نتيجة لشعورهم

---

https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/palestinians-protest-abbas-and-killing-of-activist/2021/06/29/52aacafe-d828-11eb-8c87-ad6f27918c78_story.html

[1] عودة. رمزي. (2011). الشباب والتحول الديمقراطي في اعقاب الربيع العربي. الحوار المتمدن. استرجعت في 2021/7/23 من https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=279838

[2] ابو بكر، فادي (2021). قضية نزار بنات وصناعة حصان طروادة جديد. كل العرب الالكترونية. استرجعت في 18 تموز، 2021. من https://www.alarab.com/amp/article/1000459

بأن الأمن وتنظيم فتح يمنعهم من التظاهر بالرغم من أن ذلك أبسط حقوقهم السياسية. بالنتيجة، فان خلق آليات مناسبة لفهم الآخر تعتبر مهمة لتجاوز هذه الفتنة التي يمر بها الوطن. وفي السياق، فإنني شخصيا قد شهدت العديد من المساجلات الكلامية بين الفرقاء لشرح وجهات النظر المتبادلة والتي قد نجحت في إحتواء الإختلافات، الا أن عدداً قليلاً منها إنتهي بالصراخ أو العنف نتيجةً للتعصب، وللأسف فإن كاميرات بعض الصحفيين والهواتف النقالة نقلت هذه الأحداث وتناست الكم الكبير من الاحاديث والمساجلات التي إنتهت بالتوافق.

وفي النتيجة، فإن القتل ليس جزءً من العقيدة الأمنية في المؤسسة الأمنية الفلسطينية، ولو كان الأمر عكس ذلك، لتم الاغتيال بطريقة أخرى غير رسمية، وليس من خلال الاعتقال. كما أنه من غير المنطقي الحكم على لجنة التحقيق الخاصة بوفاة نزار قبل أن تصدر تقريرها، وهو الأمر الذي سارع بعض المعارضين للاعلان عنه مسبقا. ، ومما لاشك فيه أن بعض القصور ربما شاب عملية الاعتقال، ولكن لجنة التحقيق ستوضح ذلك، وستتحمل الحكومة المسؤولية الكاملة وراء ذلك إن حدث أي تقصير. ولهذا، فمن السابق لأوانه الحكم على مسار اللجنة والتظاهر ضد السلطة في الوقت الذي يتربص به أعداء المشروع الوطني للقضية الفلسطينية، ويخططون لرمينا في مستنقع الفوضى والعنف كما حدث في سوريا أو العراق. وبالمحصلة من هذه الجدل، ربما نختلف في النتائج والمضامين، ولكننا كفلسطينيين نتفق على الكثير أيضاً؛ مثل إحترام حرية التعبير، وعدم إستخدام الكلمات النابية ومصطلحات التخوين، وضرورة الحفاظ على المشروع الوطني بعيداً عن الفتنة والفوضى. والكل الفلسطيني يتفق على الحفاظ على الوطن بعيداً عن الفتنة والفوضى والفكر الظلامي، وذلك بهدف ضمان عدم إعطاء المجال لأصحاب هذا الفكر الظلامي البراغماتي أن يستخدم "قميص نزار" تماماً كما تم إستخدام "قميص عثمان" في عهد الأمويين، وأدى ما أداه حينها الى قتال وفتنة وعشرات الآلاف من القتلى والانقسام الديني بين الشيعة والسنة.

تقسيمات الدراسة:

وجدت الدراسة في تحليل مضمون الصحف اليومية الثلاث (الحياة الجديدة، القدس، الايام) لطرق معالجتها لوفاة نزار بنات العديد من النتائج، نوردها وفقا للفرع أدناه.

أولا: التحليل الوصفي للدراسة

اشتمل التحليل الوصفي لعينة الدراسة على العناصر التالية:

1: فئة الموضوع

جدول رقم (2)

فئة الموضوع في الصحف اليومية

الموضوع	الصحف اليومية							
	القدس	النسبة %	الايام	النسبة %	الحياة الجديدة	النسبة%	المجموع	نسبة الموضوع
محاسبة القتلة	4	9.5	6	21.4	6	31.57	16	18.18
منع الفتنة والفوضى	4	9.5	2	7.14	4	21.052	10	11.36
الاصلاح والانتخابات	7	16.66	5	17.85	0	0	12	13.63
حرية الصحافة واطلاق الحريات	7	16.6	5	17.85	0	0	12	13.63
تغيير النظام	6	14.28	2	7.14	0	0	8	9.09
التنديد الدولي	3	7.14	1	3.57	0	0	4	4.54
تنديد محلي	10	23.80	4	14.28	0	0	14	15.90
تأييد الرئيس	1	2.38	3	10.71	8	42.10	12	13.63
المجموع	42	100	28	100	18	94.73	88	100

يوضح الجدول رقم (2) بأن أهم المواضيع التي تناولتها الصحف اليومية حسب الترتيب كانت كالتالي: أهمية محاسبة القتلة وإتخاذ الاجراءات القانونية ضدهم بواقع 18.2%، تلتها القصص الخبرية التي غطت المسيرات الشعبية والتنديد المحلي بوفاة نزار بنات بواقع 15.9%، ثم تلتها القصص الخبرية المتعلقة

بالدعوة الى الاصلاح والانتخابات، وكذلك القصص الخبرية المتعلقة بتأييد شرعية الرئيس والقيادة الفلسطينية، وأيضا القصص الخبرية المتعلقة بالدعوة الى حماية الصحفيين وإطلاق الحريات بواقع 13.63 % لكل فئة. في المقابل، إحتلت القصص الخبرية المرتبطة بالتنديد الدولي لحادثة الوفاة أدني الترتيب بواقع 4.6%، تلتها القصص الخبرية المتعلقة بالدعوة الى عدم الفتنة وحفظ الاستقرار بواقع 11.36%، تلتها الدعوات لاسقاط النظام السياسي بواقع 9.1%.

من جانب آخر، تصدر إهتمام صحيفة القدس على نقل القصص الخبرية المرتبطة بالتنديد المحلي ونقل أخبار المسيرات الشعبية الغاضبة بواقع 23.8%، تلتها الدعوة الى الاصلاح السياسي وعودة الانتخابات، إضافة الى الدعوة الى حرية الصحافة وإطلاق الحريات بواقع 16.67% لكل فئة. بينما إنخفضت مستويات نشر القصص الخبرية المرتبطة بتأييد القيادة الى مستويات منخفضة جدا بواقع 2.38%، في المقابل ركزت 14.2% من القصص الاخبارية على ضرورة تغيير النظام السياسي.

وبالنسبة لصحيفة الأيام فقد ركزت القصص الإخبارية المنشورة فيها على أخبار لجنة التحقيق وضرورة الاسراع بنشر النتائج وأهمية محاسبة المسؤولين عن الجريمة وذلك بواقع 21.4%، كما تناول نحو 17.7% من القصص الخبرية المنشورة في الصحفية على فئة ضرورة الاصلاح والعودة الى الانتخابات، وعلى فئة حماية الصحفيين وإطلاق الحريات. كما إرتفعت مستويات التأييد للقيادة الفلسطينية في القصص الخبرية المنشورة الى 10.7%، وقد تم رصد دعوات لتغيير النظام السياسي بواقع 7.14%.

وبالنسبة لصحيفة الحياة الجديدة فقد تركزت قصصها الخبرية على تأييد الرئيس والقيادة الفلسطينية بواقع 42%، تلتها القصص الخبرية المتعلقة بلجنة التحقيق في القضية بواقع 31.57%، تلتها الدعوات الى منع الفتنة والفوضى بواقع 21%. ولم يتم رصد أية قصص صحفية تتحدث عن تغيير النظام والاصلاح أو حماية الصحفيين أو التنديد المحلي والدولي الغاضبين.

2: فئة الاتجاه

جدول رقم (3)

موقف التغطية الصحفية من قضية نزار بنات

الصحيفة	فئة الاتجاه					
	ايجابي	النسبة %	سلبي	النسبة%	غير معروف	المجموع
القدس	1	4.16	41	65.07	0	42
الايام	6	25	22	34.92	0	28
الحياة الجديدة	17	70.83	0	0	1	18
المجموع	24	100	63	100	1	88
النسبة من المجموع%	27.27	0	71.59	0	1.13	100

يشير الجدول رقم (3) بأن النسبة الأكبر من التغطية الاعلامية في قضية وفاة نزار بنات كانت تنظر لحادثة الوفاة بطريقة سلبية، وأنها كانت تدين عملية الاعتقال السياسي والإعتداء على الصحفيين والمتظاهرين. وبرز هذا الإتجاه السلبي أكبر في التغطية الصحفية في صحيفة القدس بنسبة 65% من قصصها الخبرية، تلتها صحيفة الأيام بنسبة 34.9% من قصصها الخبرية. بالمقابل، غطت صحيفة الحياة الجديدة القصص الخبرية المتعلقة بتأييد القيادة الفلسطينية كمسيرات التأييد وذلك بنسبة كبيرة بلغت 70.8%، وفعلت نفس الشئ صحيفة الأيام بواقع 25% من تغطيتها الصحفية المتلعقة بالاحداث، أما صحيفة القدس فلم تغطي قصصها الخبرية المرتبطة بالاحداث مسيرات التأييد للقيادة إلا بواقع 4.1%.

3: الشكل الصحفي

جدول رقم (4)

طبيعة الشكل الصحفي لتغطية وفاة نزار بنات

الصحيفة	فئة كيف قيل											المجموع
	مقال	النسبة %	خبر	النسبة %	كاريكاتور	النسبة %	تقرير	النسبة %	صورة	النسبة %		
القدس	19	55.88	17	39.53	4	100	2	100	0	0	42	
الايام	10	29.41	13	30.23	0	0	0	0	5	100	28	
الحياة الجديدة	5	14.7	13	30.23	0	0	0	0	0	0	18	
المجموع	34	100	43	100	4	100	2	100	5	100	88	
نسبة المجموع %	38.6		48.86		4.54		2.27		5.68		100	

يوضح الجدول رقم (4) بأن الشكل الصحفي الأكبر الذي تم تغطية وفاة نزار بنات من خلاله هو الاخبار الصحفية بنسبة 48.8%، تلتها المقالات بواقع 38.6%، ثم الصور بواقع 5.6% ، تلتها الكاريكاتير بنسبة 4.54، وأخيراً التقارير الصحفية بنسبة 2.27%. من جانب آخر، إحتلت صحيفة القدس المكانة الأولى في نشر المقال الصحفي بنسبة 55.8%، تلتها الأيام بنسبة 29.4% ثم الحياة الجديدة بنسبة 14.7%. وفي موضوعة الأخبار، فقد إحتلت أيضا جريدة القدس المكان الأولى في التغطية الاعلامية للأخبار المتعلقة بوفاة بنات بنسبة 39.5%، تلتها الأيام بنسبة 30.2% ثم الحياة الجديدة بنسبة 30.2%. أما الكاريكاتير فلم يتم رصده الا في صحيفة القدس، وكذلك الأمر بالنسبة للتقارير

الصحفية. أما صحيفة الأيام فقد إكتفت في صفحتها الخلفية بوضع بعض الصور المتعلقة بأحداث قضية بنات.

4: فئة أعلى الصفحة وأسفلها

جدول رقم (5)

موقع التغطية الاعلامية لقضية بنات على صفحات الصحف المحلية (اعلى الصفحة واسفلها)

الصحيفة	فئة الموقع على الصفحة				
	اعلى الصفحة	النسبة %	اسفل الصفحة	النسبة %	المجموع
القدس	37	48.68	5	41.66	42
الايام	24	31.57	4	33.33	28
الحياة الجديدة	15	19.73	3	25	18
المجموع	76	100	12	100	88
نسبة المجموع	86.36		13.63		100

يوضح جدول رقم (5) بأن غالبية القصص الخبرية المتعلقة بقضية وفاة نزار بنات تم نشرها في أعلى صفحات الصحف المحلية وذلك بنسبة 86.3%، بينما إحتلت القصص الخبرية التي نشرت في أسفل الصحفات فقط 13.6%.. وجاءت صحيفة القدس في المرتبة الأولى في نشر القصص الخبرية المرتبطة بقضية بنات في أعلى صفحاتها بنسبة 48.6%، تلتها الأيام بنسبة 31.5% ثم الحياة الجديدة بنسبة 19.7%.

5: فئة الصفحات الأولى والداخلية والخلفية

جدول رقم (6)

موقع التغطية الخبرية لقضية بنات في الصحف المحلية (صفحة اولى، داخلية، خلفية)

الصحيفة	رقم الصفحة					
	اولى	النسبة %	داخلية	النسبة %	خلفية	النسبة
القدس	15	41.66	24	60	3	25
الايام	10	27.77	13	32.5	5	41.66
الحياة الجديدة	11	30.55	3	7.5	4	33.33
المجموع	36	100	40	100	12	100
نسبة المجموع%	40.9		45.45		13.63	

يشير الجدول رقم (6) بأن النسبة الأكبر من التغطية الصحفية لقضية بنات كانت في الصفحات الداخلية بنسبة 45.4% تلتها القصص الخبرية على الصفحات الأولى بنسبة 40.9% ، ثم التغطية على الصفحات الخلفية بنسبة 13.6%. وقد تصدرت التغطية الاعلامية لقضية نزار بنات في صحيفة القدس المرتبة الاولى في كافة الفئات من حيث ترتيب الصفحات (صفحة أولى، داخلية، خلفية).

6: فئة طريقة العرض (مع صورة أو بدونها)

جدول رقم (7)

طريقة عرض التغطية الاعلامية لقضية نزار بنات (مع صورة أو بدونها)

الصحيفة	طريقة العرض				
	مع صورة	النسبة %	بدون صورة	النسبة%	المجموع
القدس	12	46.15	30	48.38	42
الايام	11	42.30	17	27.41	28
الحياة الجديدة	3	11.53	15	24.19	18
المجموع	26	100	62	100	88
نسبة المجموع%	29.54	113.63	70.45455		100

يوضح الجدول رقم (7) بأن 70.45% من التغطية الاعلامية لقضية بنات لم تكن تحتوي على صورة، بينما إحتوت 29.5% من هذه التغطية صوراً معينة مثل صور المسيرات او المؤتمرات الصحفية أو أعمال العنف بين المتظاهرين ورجال الأمن.

ثانياً: القضايا ذات العلاقة بوفاة "بنات" في الصحف اليومية

هنالك ثمان قضايا إهتمت بها الصحافة اليومية الفلسطينية في قضية وفاة نزار بنات، نعددها وفقاً لترتيب أوزانها النسبية كالتالي:

- محاسبة قتلة بنات ولجان التحقيق بنسبة 18.18%
- التنديد المحلي ومسيرات الغضب بنسبة 15.9%
- الاصلاح والدعوة الى الانتخابات بنسبة 13.63%
- حرية الصحافة وحماية الصحفيين وإطلاق الحريات العامة بنسبة 13.63%
- تأييد القيادة الفلسطينية بنسبة 13.63%.
- حماية المجتمع من الفتنة والفوضى بنسبة 11.36%
- ضرورة تغيير النظام السياسي بنسبة 9.09%

- التنديد الدولي بجريمة وفاة بنات بنسبة 4.45%

ومن خلال طرح القضايا الأساسية في قضية بنات من قبل الصحافة الفلسطينية، نجد أن الاتجاه العام لهذه القضايا يتعلق بقيم مرتبطة أساساً بالعملية الديمقراطية مثل ضمان الحريات ووقف الاعتقال السياسي وضرورة المساءلة والشفافية في لجان التحقيق، وأهمية الاصلاح السياسي وفقاً لأدوات سلمية كالإنتخابات. وهذا إن دل على شئ، فإنه يدل على أهمية الديمقراطية لدى النخب الاعلامية، كما أنه يدل على الإستياء العام من تأجيل الانتخابات. والواقع أن هذه النخب الاعلامية إستغلت قضية وفاة نزار بنات لتعرب عن أهمية عودة الحياة الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطينية، حيث إعتبرت هذه القضية مؤشراً خطيراً على تراجع الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، بالشكل الذي قد سيؤدي الى إنهيار هذا النظام. وهو الأمر الذي حذرت منه العديد من التغطيات الصحفية في الصحف الاعلامية لاسيما في صحيفتي الأيام والحياة الجديدة بإعتبار الانجراف وراء المظاهرات الشعبية قد يؤدي الى الفوضى وعدم الإستقرار وهو ما حدث سابقاً في ثورات الربيع العربي في سوريا والعراق واليمن وغيرها من الأقطار العربية.

ثالثاً: الاشكال الصحفية التي تناولت بها الصحافة الفلسطينية موضوع الاحتجاجات.

تضمنت التغطية الصحفية التي تناولتها الصحف الفلسطينية الثلاثة الأيام والقدس والحياة الجديدة في قضية وفاة نزار بنات عدة أشكال، أهمها حسب أوزانها النسبية:

- الأخبار المتعلقة بالأحداث المتلعقة بقضية بنات بنسبة 48.8%
- مقالات الرأي بنسبة 38.6%
- الصور بنسبة 5.6%
- الكاريكاتير بنسبة 4.5%
- التقرير الصحفي بنسبة 2.2%

إن غالبية الاخبار التي شملتها التغطية الاعلامية في الصحف اليومية الثلاث (القدس، الأيام، الحياة الجديدة) إرتبطت بأخبار لجنة التحقيق، ونقل أحداث المسيرات الشعبية سواء الغاضبة ضد السلطة الوطنية أو تلك المؤيدة للقيادة الفلسطينية والتي نظمتها حركة فتح للرد على المسيرات المعارضة.

وبالنسبة لمقالات الرأي فقد كانت في غالبيتها موجهة سياسياً الى درجة عالية. ولوحظ أن معظم هذه المقالات لم تبرر وفاة نزار بنات أو تدافع عن سلوك الأجهزة الأمنية في الاعتقال، إلا أن تقسيمات مهمة في هذه المقالات يمكن أن تشير الى الحلول والتوصيات التي رشحت عن كاتبيها بشأن تخطي هذه الأزمة. وتشمل هذه التقسيمات الآتي:

1- مقالات رأي تدعو الى ضرورة الإصلاح والعودة للحياة الديمقراطية، وإطلاق الحريات العامة ومن أبرز الكتاب على هذا الاتجاه أكرم عطاالله، وزياد أبو زياد وطلال عوكل.ونبيل عمرو.

2- مقالات رأي تدعو الى ضرورة إتخاذ اجراءات حكومية عاجلة بشأن التعاطي مع الأزمة وذلك بهدف إحتواء الموقف من قبل القيادة الفلسطينية ومن هذه الاجراءات المقترحة الاسراع في تشكيل لجنة التحقيق وإدانة عملية إعتقال بنات ووفاته، وأخذ الدية الملزمة عشائرياً في مثل هذه المجالات وغيرها من الاجراءات التي تهدأ الشارع الفلسطيني. ومن أبرز كتاب هذا الاتجاه أحمد عيسى، دلال عريقات .

3- مقالات رأي تدعو الى ضرورة تجنب الفوضى والعودة الى الحكمة وعدم جر البلاد الى مستنقع القتل وعدم الاستقرار. ومن أبرز كتاب هذا الاتجاه عمر الغول وبإسم برهوم.

4- مقالات رأي كانت تدعو الى أهمية تغيير النظام السياسي والذي لم يعد قادراً على إحداث تغيير جوهري في عملية الإصلاح وعودة الانتخابات وإحترام الحريات ، ومن أبرز الكتاب في هذا المجال هاني المصري وجمال زقوت، وأشرف العجرمي.

رابعاً: درجة إهتمام الصحافة الفلسطينية في موضوع الاحتجاجات.

تشير النتائج الى أن الصحافة الفلسطينية اليومية (القدس، الأيام، الجياة الجديدة) قد إهتمت بشكل لافت وكبير بقضية وفاة نزار بنات، حيث تشير الأبعاد التالية الى درجة الاهتمام الكبيرة لهذه الصحافة من خلال الآتي:

1- إن 86% من التغطية الصحفية لأخبار قضية بنات وردت في أعلى الصفحات.

2- إن 40.9% من التغطية الإعلامية لقضية بنات وردت في الصفحات الأولى للصحف اليومية الفلسطينية، كما أن 13.6% من هذه التغطية وردت في الصفحات الخلفية.

إن الأبعاد السابقة توضح لنا أن الصحافة الفلسطينية اليومية إعتبرت قضية وفاة بنات من الأولويات في الخبر الصحفي الاعلامي. وربما الاشكالية الأساسية في هذه التغطية الصحفية تبرز في صحيفة الحياة

الجديدة بإعتبارها صحيفة حكومية، لم تبرز قضية بنات بشكل واضح لاسيما في الأيام الأولى لوفاة بنات، بل إن العدد الصادر مباشرة بعد وفاة بنات يوم الأحد الموافق 2021/6/26 لم يرد فيه أي تغطية لهذه القضية الحساسة والخطيرة. وربما يفسر هذا الموضوع بشكل كبير بالموقف الحكومي المتردد وغير الواضح من حادثة وفاة بنات في الأيام الأولى من هذه القضية. حيث إنه بعد قيام الرئيس الفلسطيني محمود عباس"ابو مازن" بالاتصال بوزير العدل والطلب منه الاسراع في عملية التحقيق بدأت الحياة الجديدة بنقل أخبار القضية الا أنها ركزت فقط على جانبين ؛ الأول لجنة التحقيق والثاني مسيرات التأييد للقيادة.

خامساً: إتجاهات الصحف الفلسطينية تجاه الاحتجاجات الشعبية إثر وفاة نزار بنات.

تشير النتائج بأن غالبية التغطية الاعلامية لقضية نزار بنات في الصحف اليومية كانت بالاتجاه السلبي، حيث تم إدانة هذه الوفاة وتم وصفها بشكل عام بأنها جريمة إغتيال ويجب محاسبة المسؤولين عنها. من جانب آخر، لا يوجد أي تغطية إعلامية حول ةهذه القضية دافعت عن عملية الاعتقال السياسي لبنات ووفاته، ولكن بعض هذه الأشكال تحدثت بايجابية عن إجراءات السلطة في محاسبة المسؤولين وعن حيادية لجنة التحقيق، والبعض الآخر ذو الصفة الايجابية تحدث عن مسيرات التأييد للقيادة الفلسطينية . وهو ما ورد أساسا بالتغطية الاعلامية في صحيفتي الايام والحياة الجديدة بشكل أساسي.

من الواضح، أن موقف صحيفة القدس كان سلبياً جداً تجاه إجراءات السلطة الوطنية في حادثة وفاة بنات، بينما كان موقف الحياة الجديدة مؤيد للقيادة الفلسطينية وبطئ الاستجابة في الأيام الاولى لوفاة بنات، وهذا يعكس كما أسلفنا سابقاً بطأ إستجابة الموقف الرسمي للسلطة الوطنية في حادثة الوفاة. أما بالنسبة لصحيفة الأيام فقد كان الموقف العام لتغطيتها الصحفية متوازنا ومعتدلا، حيث سعت في تغطيتها الصحفية لإبراز أهمية الاستجابة السريعة للنظام السياسي في قضية بنات، كما أنها عكست أهمية المساءلة وإحترام الحريات في الوقت الذي برزت في تغطيتها مسيرات التأييد للقيادة الفلسطينية.

الخاتمة والاستنتاج:

مما لا شك فيه، إن حادثة وفاة نزار بنات قد مست الشارع الفلسطيني بمختلف أطيافه السياسية، حيث أن القيم السياسية السائدة في الشارع الفلسطيني ولدى النخب الاجتماعية والسياسية والاعلامية ترفض عمليات التصفية والقتل لأسباب سياسية، وهي قيم في مجملها تعكس أهمية الديمقراطية وإحترام الحريات

في مجتمع يقارع الاحتلال ويسعى لاقامة دولته المستقلة. وفي الوقت الذي عكست التغطية الاعلامية في الصحف اليومية موضوع الدراسة أهمية إحترام هذه القيم في الحياة العامة، لوحظ إرتياح كبير في المحتوى الاعلامي في هذه الصحف نتيجة لقرار لجنة التحقيق المشير الى أن نتيجة وفاة بنات لم تكن طبيعية، ومن ثم تمت إحالة الملف الى جهات الاختصاص القانونية لمحاسبة المسؤولين. وعلى هذا، فقد هدأت حدة الخطاب الاعلامي بعد هذا القرار، وهو ما يوحي بأن التغطية الاعلامية كانت متزنة الى حد كبير وتستجيب لردات الفعل الحكومي بشكل مباشر.

من جانب آخر، إبتعدت التغطية الاعلامية في قضية بنات في الصحف الثلاث عن مواضيه مهمة ويتم تداولها في الشارع السياسي ولدى الجمهور، ومن هذه القضايا جدلية وإشكالية الشخصية المعارضة لنزار بنات من حيث تعرضه في أحاديثه السابقة للدين، ولبعض القيم والعادات، ومن حيث إرتفاع منسوب العدائية لديه للنظام السياسي، وإتهاماته المتعددة لشخوص النظام وسلوكه دون أي أدلة ملموسة. ومن القضايا الأخرى التي لم تتعرض لها الصحف الثلاث قضية إرتباط بعض المسيرات الغاضبة ضد وفاة بنات ببعض الأجندات الخارجية والداخلية مثل حزب الله وحماس. ومن الواضح، أن التفسير المنطقي لغياب هذه القضايا الهامة عن أجندة المحتوى الاعلامي في هذه الصحف هو تركيزها الأساسي على الحريات ومنع الاعتقال السياسي وإحترام قيم الديمقراطية، لأن الدخول في معترك القضايا الجانبية والثانوية يعتبر تسويفاً لقيم الديمقراطية وخروجاً عن الالتزامات التي يجب على السلطة الوطنية ضمانها في المجتمع الفلسطيني . بكلمات أخرى، لم تعد القضية الأساسية من وجهة نظر الصحف اليومية قضية وفاة أو مقتل نزار بنات ولكن القضية المهمة من وجهة نظر هذه الصحافة أصبحت ضرورة إحترام القيم الديمقراطية وحقوق الانسان وإطلاق الحريات وإعمال القوانين والمضي قدما في برامج الاصلاح السياسي.

ومن زاوية أخرى، وبرغم أن بعض كتاب الرأي في هذه الصحف دعا الى تغيير النظام السياسي أو الانقلاب عليه، الا أن الاتجاه العام والأكبر في المحتوى الصحفي في الصحف الثلاثة كان ضرورة منع الفوضى وأهمية حفظ الاستقرار، وضرورة الاصلاح السياسي والامني. وهذا إن دل على شي، فانه يدل على تخوف الشارع السياسي والمجتمعي الفلسطيني من مغبة حدوث الفوضى والاقتتال الداخلي في المجتمع الفلسطيني، وهو ما حدث فعلاً بعد انتخابات عام 2006 في الاقتتال الداخلي بين فتح وحماس عقب الانقلاب في قطاع غزة عام 2007، كما حدث فعلاً في بعض البلدان العربية التي مرت بثورات الربيع العربي في مصر وسوريا واليمن وغيرها في العقد الأول من القرن الحالي.

وأخيراً، يبدو أن تفاعلات قضية نزار بنات قد هدأت في المجتمع الفلسطيني، ولم يتم إعطائها الأولوية في التغطية الاعلامية في الصحف الثلاث بعد 2 تموز 2021،. وهو ما يعكس الى حد كبير إنحسار هذه القضية في المجتمع ، كما يعكس أيضاً قدرة النظام السياسي على إمتصاص إرهاصات الأزمة وتداعياتها. ومع هذا، يبدو أن هنالك دروساً على الجميع تعلمها في قضية بنات وأهمها:

1- أهمية سرعة الرد الحكومي والاستجابة الحكيمة للنظام السياسي لمواجهة اي أزمة تحدث في البلاد، لان هذه السرعة من شأنها إحتواء الأزمة ومنع تصاعدها كما حدث في قضية بنات.
2- ضرورة القيام بعملية إصلاح سياسي في النظام السياسي الفلسطيني يشمل تغييرات حكومية تستطيع إمتصاص غضب الجماهير التي تطالب بالاصلاح .
3- ضرورة محاسبة المسؤولين عن قتل بنات محاسبة عادلة وشفافة وعلنية تستطيع أن تقنع الجماهير بإحترام النظام السياسي الفلسطيني لقيم الديمقراطية وكرامة الانسان وحقوقه.

اتفاقيات التطبيع العربي مع "إسرائيل" وأبعادها السياسية على القضية الفلسطينية

Arab Normalization Agreements with "Israel" and their Political Dimensions on the Palestinian Issue

حمدي أحمد "علي حسين" *

الملخص:

تناول هذا البحث أبرز الآثار السياسية لاتفاقيات التطبيع الأخيرة لـ (الإمارات والبحرين والمغرب والسودان) مع "إسرائيل" على القضية الفلسطينية داخلياً وخارجياً، فعلي الصعيد الخارجي، تؤدي الى خلخلة المبادئ الراسخة منذ عشرات السنوات، وضرب جذور مركزية القضية الفلسطينية في الأوساط العربية، وإعطاء "إسرائيل" الحق في الوجود كأمر واقع أو ككيان طبيعي في المنطقة العربية ويصب لصالح المشروع الاستعماري، ويخالف مبدأ "فلسطين قضية الأرض والإنسان"، ويساهم في إيجاد قنوات للإعلام الصهيوني للتسلل ومحاولة بث روايته وتشويه الرواية التاريخية الفلسطينية، ويسعى لضرب فكرة الحق بالمقاومة والتحرر. ويؤثر بشكل رجعي داخليا على الاتجاهات المختلفة لحل القضية الفلسطينية، ومنها التمسك بفلسطين التاريخية من البحر الى النهر، على نهج الكفاح المسلح الذي تتبناه فصائل المقاومة الفلسطينية، وله تأثير على مشروع السلطة الفلسطينية (حل الدولتين)، الهادف لإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967، وعلى أدوات المقاومة والمواجهة، حيث يحاصر حركة مقاطعة "إسرائيل" BDS، ويساهم في خدمة مشروع الاستعمار الاستيطاني للأرض الفلسطينية، ويؤدي الى زيادة إمعان الاحتلال في سرقة المقدّرات، والقتل والاعتقال والتنكيل، إضافة الى تصعيد الانتهاكات بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية وعلى رأسها المسجد الأقصى، والمضي قدماً في مشروعه الهادف الى تقسيم المسجد زمانياً ومكانياً وتهويد مدينة القدس.

الكلمات المفتاحية: التطبيع، اتفاق أبراهام، مركزية القضية الفلسطينية، المشروع الوطني للسلطة الفلسطينية، الأمن القومي العربي، مشروع المقاومة، حركة المقاطعة (BDS).

*باحث مهتم في الحقل السياسي الفلسطيني والسياسات العامة، حاصل على درجة الماجستير في السياسات العامة من معهد الدوحة للدراسات العليا، ودرجة الماجستير في الدراسات الدولية ودرجة البكالوريوس في علم الاجتماع والإنسان من جامعة بيرزيت، شغل عدداً من المناصب البحثية والإدارية لأكثر من 13 عاماً، وشارك في عدد من المؤتمرات، وله عدد من الأبحاث والأوراق المنشورة.

Abstract:

This research discussed the most prominent political effects of the recent normalization agreements (UAE. Bahrain, Morocco, Sudan) with "Israel", on the Palestinian issue internally and externally, on the external level, it leads to the disruption of principles established decades ago, and striking the roots of the centrality of the Palestinian issue in Arab communities, giving Israel the right to exist as a fait accompli or as a natural entity in the Arab region, and this serves the benefit of the colonial project, it contradicts the principle of "Palestine is the issue of land and humans", and it contributes to finding channels for the Zionist media to infiltrate and try to broadcast its narrative and distort the Palestinian historical narrative, it works to strike the idea of the right to resistance and liberation.

And it retroactively affects the various directions to solve the Palestinian issue, including adhering to historical Palestine (from the sea to the river), following the approach of armed confrontation adopted by the Palestinian resistance factions, and it affects the Palestinian Authority project (the two-state solution), which aims to establish a Palestinian state on the 1967 occupied area, and on the tools of resistance and confrontation, such as BDS movement, also it contributes to serving the settler-colonial project of the Palestinian land, and it leads to an increase in the occupation's persistence in stealing Palestinian resources, Murder, arrest, and abuse, In addition, the escalation of violations against the holy Islamic and Christian places, especially the Al-Aqsa Mosque, which "Israel" aimed to move forward with its project of temporal and spatial division, and the Judaization of Jerusalem.

المقدمة:

رغم وجود علاقات سرية أو نشاطات غير رسمية بين الدول العربية التي أعلنت تطبيعها مؤخراً و"إسرائيل"، إلا إن ذلك لا يقلل من وقع إعلان التطبيع العلني وآثاره بعد توقيع معاهدات "سلام" وتعاون، بين كلا من: الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، ومن ثم السودان والمغرب مع "إسرائيل" وجميعها تمت خلال النصف الثاني من عام 2020 برعاية من الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، ويترتب على هذه الاتفاقيات التزامات تخضع لها الدول الموقعة بموجب بنود هذه المعاهدات، وتفتح المجال أمام "إسرائيل" للتغلغل في الأوساط العربية بغطاء شرعي وحماية حكومية لممارسة النشاطات الاقتصادية والثقافية المختلفة، وسيزداد انكشاف هذه المجتمعات على الاحتلال بعدما أصبح بنظر حكوماتها "كياناً طبيعيا" في المنطقة، وأخرج من دائرة العزلة والشعور بالنبذ، ورفعت من معنوياته للمضي قدماً في مشروعه.

يساهم التطبيع في ضرب الرابط العميق الذي يربط الشعوب العربية بالقضية الفلسطينية، وأخطره التطبيع الذي وصل الى درجة التحالف مع "إسرائيل" في عدد من الملفات الاقتصادية والسياسية والأمنية والتكنولوجية والسياحية وكلا من البحرين والإمارات، والتي كانت أساساً لعقد شراكات ومشاريع صناعية واستثمارية علنية، تصب لصالح المشاريع الاستعمارية المستمرة في سرقة الأرض والمقدّرات الفلسطينية، وستترك أثراً سلبياً بمحتواها ومجالها على مقومات الصمود الفلسطيني، فيما جاءت اتفاقيات التطبيع السوداني والمغربي مع الاحتلال بعد المساومة على ملفات سياسية في البلدين، الأول برفع الحصار السياسي عنه وتقديم دعم ومشاريع اقتصادية، والثاني بمنحه اعترافاً أمريكيا بأحقيته في الصحراء المتنازع عليها، وبذلك تم تغليب مصالح هذه الدول السياسية على حساب مواقفها من القضية الفلسطينية، وفتحت العلاقات على مصراعيها مع كيان الاحتلال.

يسعى هذا البحث الى دراسة التبعات السياسية الرسمية والشعبية لاتفاقيات التطبيع الكامل مع "إسرائيل "على صعيدين رئيسيين، الأول: مركزية القضية الفلسطينية المبنية على الحقوق الأصيلة للشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية (من البحر الى النهر)، وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم التي هجروا منها عام 1948، وإبراز الرواية الفلسطينية المتعلقة بمظلومية الشعب الفلسطيني الذي مارست الحركة الصهيونية بحقه أبشع المجازر وأقامت كيانها على أنقاض قراه بعد هدمها، ويحاصر التطبيع نهج وفكرة المقاومة المسلحة الفلسطينية لدى الأوساط العربية ويساهم في عزلتها وشيطنتها

باعتبارها "إرهاباً" بحسب نصوص الاتفاقيات المبرمة، وما يتعارض مع "حق إسرائيل في الوجود"، ويضرب قيمة التضامن العربي مع الشعب الفلسطيني في أوقات الأزمات وفي وجه جرائم الاحتلال المستمرة، وقد يصل الأمر الى تحميل الفلسطينيين مسؤولية تلك الجرائم كدعم لرواية الاحتلال بأنها تأتي في "سياق رد الفعل الطبيعي" على عمليات المقاومة الفلسطينية، ويعزز من استفراد الماكنة العسكرية للاحتلال الإسرائيلي في ضرب الشعب الفلسطيني وحصار غزة، وتهويد القدس والمقدسات.

كما تؤثر ثانيا على مشروع السلطة الفلسطينية (حل الدولتين) الهادف الى إقامة دولة فلسطينية على حدود المناطق المحتلة عام 1967، على أرضية المفاوضات والمقاومة الشعبية السلمية والدور الدبلوماسي، والاعتراف بكيان الاحتلال بناء على اتفاق أوسلو الذي أفضى الى التنازل عن 78% من مساحة فلسطين التاريخية والاعتراف بأنها أراضٍ تتبع لدولة الاحتلال، وتمر السلطة في مأزق بعد خروج ورقة التطبيع العربي من تحت المظلة الفلسطينية كشرط لإحقاق الحقوق الفلسطينية المرتبطة بهذا المشروع، حيث أن اتفاقيات التطبيع الأخيرة كانت ثنائية؛ فلم تتضمن في بنودها ما يتعلق بـ"حقوق الشعب الفلسطيني" الواردة في مشروع السلطة، ولم تشترط بإعطاء الفلسطينيين حقوقهم، وستساهم اتفاقيات التعاون بين الدول المطبعة والاحتلال في دعم الأخير كقوة على الأرض ويستمر ويتوسع استيطانه في الضفة المحتلة وهو ما يتعارض مع مشروع السلطة الذي يطالب بوقف الاستيطان وتفكيك المستوطنات. ورغم تنديد السلطة بالاتفاقيات في البداية إلا أنها تراجعت عن خطواتها الاحتجاجية وموقفها من تطبيع الدول، وذهبت الى إصلاح العلاقة مع هذه الدول.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في أنه يتناول قضية تشغل الرأي العام العربي وتثير تساؤلات وتطرح حولها وجهات نظر متنوعة، يساهم في الإجابة عن جزء منها، وبرفع الوعي لدى الجمهور العربي تجاه آثار العلاقة مع كيان الاحتلال، وخصوصاً لدى تلك الآراء التي تحاول فصل القضية الفلسطينية عن عمقها العربي لحساب مصالح منفردة بين بعض الدول وكيان الاحتلال، وتتجاوز الحق الفلسطيني أو تغيير الحقائق التاريخية الثابتة والخطر العام لمشروع الحركة الصهيونية على الأمتين العربية والإسلامية.

هدف البحث: يهدف هذا البحث الى تقديم قراءة تحليلية لاتفاقيات التطبيع مع "إسرائيل" وجذورها التاريخية وآثارها السياسية على القضية الفلسطينية، ويتناول على وجه الخصوص الاتفاقيات الأخيرة مع أربع دول عربية.

مشكلة البحث: يسعي هذا البحث الى الإجابة عن سؤال رئيسي: **ما هي أبرز الآثار السياسية لاتفاقيات التطبيع العربي مع "إسرائيل" على القضية الفلسطينية؟** ويتفرع عنه عدة أسئلة هي:

- ما هي الجذور التاريخية لاتفاقيات التطبيع الإماراتية البحرينية المغربية والسودانية مع "إسرائيل"؟
- ما هي أبرز البنود الواردة في الاتفاقيات التي وقعتها كلا من: الامارات والبحرين والمغرب والسودان مع "إسرائيل"؟
- الى أي حد يؤثر التطبيع على مركزية القضية الفلسطينية في المجتمعات العربية؟
- الى أي مدى تؤثر اتفاقيات التطبيع على مشروع المقاومة والدعم المعنوي العربي له؟ وما هي أبرز آثاره على الحلول المطروحة؟ (فلسطين التاريخية، حل الدولتين)؟
- ما هي أبرز الخطوات المطلوبة لمواجهة هذه الموجة فلسطينياً وعربياً ودولياً؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها بأن اتفاقيات التطبيع سيترتب عليها آثار سياسية رغم وجود علاقات سابقة، نظراً لكونها معاهدات علنية ملزمة، وبنودها تحمل تعاوناً مشتركاً أو تشكل أرضية له، فهنا انتقل الاحتلال الإسرائيلي من مرحلة عدم الاعتراف والنبذ الى مرحلة بناء علاقات وتعاون ترسخ وجوده وتضفي عليه أهمية استراتيجية بالنسبة لهذه الدول، ويؤثر ذلك بالدرجة الأولى على مركزية القضية الفلسطينية في المجتمعات العربية ويقلل من أهميتها، وينعكس على المؤازرة الجماهيرية لها، ويسهم بشكل إيجابي لصالح استمرار مشاريع الاحتلال الاستعمارية، وبشكل سلبي على المشروع السياسي للسلطة الفلسطينية ومشروع التحرر والمقاومة.

الإطار المنهجي للبحث: عرّفت الأدبيات المختلفة التطبيع وأنواعه، وجاء اصطلاحاً من التطبّع، أي السجية وهي ما بني عليه الإنسان، ويقوم المفهوم على إعادة العلاقة بين طرفين طرأ بينهما موقف غير طبيعي، أي موقف صراعي، وإعادة هذه العلاقات الى ما قبل حدوث هذا الصراع[1]، وفي الحالة العربية أعيدت العلاقة بين بعض الدول ودولة الاحتلال متجاوزة الصراع.

نشأ مفهوم التطبيع مع "إسرائيل" عربياً بعد اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية (كامب ديفد)، فالتصور الإسرائيلي لهذا السلام يكون من خلال بناء علاقات بين الشعوب مقابل إعادة الأراضي التي احتلتها "إسرائيل" عام 1967 والمتمثلة في صحراء سيناء، ويعتبر الإسرائيليين بأن ثمن هذا التطبيع هو

[1] غسان حمدان، التطبيع: استراتيجية الاختراق الصهيوني، دار الأمان للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص 23.

الانسحاب والاستغناء عن الثروات، ولذلك صرح اسحق نافون (رئيس وزراء إسرائيل) آنذاك بأن هذا التطبيع مقابل الاستغناء عن الثروات في صحراء سيناء، وعمد الاحتلال لاحقاً على ترسيخ هذه العلاقات باتفاقيات اقتصادية لتثبيت هذه العلاقة، ويقاس التقدم بمدى العلاقة المادية الاقتصادية، وتشمل مقومات الرؤية الإسرائيلية للتطبيع عدة مقومات منها: إنهاء حالة الحرب بين الطرفين تضمن فيه "إسرائيل" أن تعيش بسلام، إقامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وتبادل السفراء وفتح تام للحدود أمام حركة الأفراد والبضائع، إنهاء مظاهر المقاطعة الاقتصادية، تشجيع التبادل السياحي والنشاطات الثقافية، وتعهد عربي بعدم دعم العمل الفدائي ومنع الفدائيين من القيام بأي عمل يمس أمن وسلامة "إسرائيل"، وتقديم كل من يرتكب هذه الأعمال للمحاكمة.[2]

أنواع التطبيع : للتطبيع عدة أشكال منها:

أولا: السياسي والدبلوماسي، من خلال التفاوض، وتبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي، وتبادل الزيارات.

ثانياً: التطبيع الاقتصادي، حيث يعتبره الصهاينة ضرورة "للسلام"، ويجدون فيه أساساً للكسب والنمو الاقتصادي وتحقيق المصلحة، ويتم من خلال التبادل التجاري وتوقيع اتفاقيات بين شركات القطاع الخاص، والتعاون على الصعيد الزراعي بتبادل الخبرات والمواد وتنمية الثروة الحيوانية.

ثالثا: التطبيع السياحي، من حيث استقبال وارسال الوفود السياحية وتعاون المكاتب وشركات السياحة والسفر. رابعا: التطبيع الثقافي، الذي يعتبر الأخطر كونه يعني الموافقة على الرواية الإسرائيلية وتبنيها وترويجها، ومنع "التحريض والكراهية" في المناهج الدراسية.

خامساً: التطبيع الأكاديمي، ببناء علاقات بين الجامعات ومراكز الأبحاث والأكاديميين، وفي مجال الفكر والأدب، والموسيقى والغناء، وفي المجال التعليمي والتربوي، وتنظيم مؤتمرات مشتركة.

منهجية البحث_اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الكيفي في البحث باستخدام **المنهج الوصفي التحليلي:** الذي يعنى بدراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها وأشكالها، وعلاقاتها، والعوامل المؤثرة فيها، وهذا يعني انه يهتم بدراسة حاضر الظواهر، ويقوم على رصد ومتابعة دقيقة

[2] المرجع السابق، ص24-25.

لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو كيفية في فترة زمنية أو عدة فترات، من أجل التعرف على الظاهرة من حيث المحتوى والمضمون، والوصول الى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره.[3]

بالاعتماد على هذا المنهج قام الباحث بتحديد المشكلة وجمع البيانات والمعلومات حولها ومن ثم تفسيرها وتحليلها وتنظيمها وحصرها للوصول الى نتائج، فالمنهج لا يقوم فقط بجميع المعلومات ووضعها، بل يشمل تحليلا دقيقا لهذه المعلومات وتفسيرا عميقا لها، من اجل استخلاص الحقائق والتعميمات التي تساهم في تراكم المعرفة الإنسانية.[4]

وضمن المنهج الوصفي التحليلي، استخدم الباحث أسلوب تحليل المحتوى، "الذي يقوم على وصف دقيق ومنظم لمحتوى نصوص مكتوبة ومسموعة من خلال تحديد موضوع الدراسة وهدفها، وعادة ما يتم تحليل المحتوى من خلال الإجابة على أسئلة معينة ومحددة يتم صياغتها مسبقا، بحيث تساعد الإجابة على هذه الأسئلة في وصف وتصنيف محتوى المعاهدات الموقعة بشكل يساعد على إظهار العلاقات والترابطات بين أجزاء ومواضيع النص"[5]، ويحلل الباحث مضمون الاتفاقيات التي وقعتها الدول المذكورة مع "إسرائيل"، وكذلك التطبيع الرياض.[6] استعان الباحث أيضاً ببعض الأدبيات السابقة التي تناولت الموضوع بشكل جزئي، وبالتقارير والوثائق والاتفاقيات الرسمية، واستخلص منها البنود المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وقام بتصنيفها وتحليلها واستخلص النتائج، ومن ثم قدم عددا من التوصيات.

[3] محمد عبيدات واخرون، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في الجامعة الأردنية، 1999، ص 47.

[4] ربحي مصطفى عليان وغنيم، عثمان، مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق، دار صفاء للتوزيع والنشر– عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص 43–44.

[5] المرجع السابق، ص 48.

[6] حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 93–108.

أولا: مضمون معاهدات التطبيع المبرمة ومجالاتها

وقعت كلا من الإمارات والبحرين ومن ثم المغرب والسودان معاهدات مع إسرائيل أطلق عليها "اتفاقات أبراهام" هي اتفاقيات "سلام" عربية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية تدعو الى "التسامح وتعظيم القيم الإنسانية"، وربطت بإطار ديني مزعوم "لأصحاب الديانات الثلاث" (الإسلام والمسيحية واليهودية) يعود الى سيدنا إبراهيم عليه السلام، حيث وقعت الدول المطبعة على إعلان "ابراهام" العام الذي أطلق عليه "إعلان المبادئ"، ومن ثم وقعت معاهدات عامة، ووقع بعضها اتفاقيات تفصيلية احتوت على بنود ومحاور التعاون المشترك، ويقصد بـ "المعاهدة" الاتفاق الدولي المعقود بين الدول في صيغة مكتوبة والذي ينظمه القانون الدولي، سواء تضمنته وثيقة واحدة أو وثيقتان متصلتان أو أكثر ومهما كانت تسميته الخاصة"[1]؛ وتحوي بعض المعاهدات مضامين وبنود متعددة منها مالت الى درجة التحالف الاقتصادي والاستثماري مثل الإمارات والبحرين، ومنها قدمت مقابل ثمن سياسي مثل السودان والمغرب.

1- معاهدات تطبيع الإمارات العربية المتحدة والبحرين مع "إسرائيل" تدعي الامارات والبحرين بأن جوهر العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي هي علاقة اقتصادية بحتة لتحقيق مصالح متبادلة، وتثار تساؤلات إذا ما كان هنالك حاجة فعلية عند هذه الدول للكيان الصهيوني علمياً أو اقتصادياً أو غير ذلك في ظل وضعها المالي والاقتصادي وعلاقاتها الوثيقة مع العالم. وقد بدأت الامارات علاقاتها مع "إسرائيل" على الصعيد الاقتصادي من خلال اهتمام البنوك الإماراتية بالبورصة الإسرائيلية في تل أبيب خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، وبدأت الزيارات لعقد صفقات اقتصادية وتعاون مشترك عام 1994 بتعاون بين وكالة سياحة إماراتية ووزارة النقل الإسرائيلية في مجال شركات الطيران الجوي. وعادت الامارات عام 1997 لتستبعد إمكانية إقامة علاقات تجارية مع الاحتلال، ورهنت ذلك بحقوق الشعب الفلسطيني، وأضافت بأن السوق الخليجي لن يستفيد من الأسهم في السوق الإسرائيلي وبأن دخول "إسرائيل" للسوق الاماراتي سيشكل اختراقاً اقتصادياً للبنوك والشركات، ورفضت مبادرة إقامة بنك شرط اوسطي بالتعاون مع "إسرائيل"، وفي هذه الفترة منعت الامارات التغلغل الإسرائيلي اقتصادياً ورفضت مشاركات إسرائيلية في معارض أقيمت عامي 1997 و 1998، وبعد احداث انتفاضة الأقصى عام 2000 ساهم الاعلام الاماراتي بتسليط الضوء على

[1] المادة (2) – أ من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات.

جرائم الاحتلال؟، ووضع اسرائيل في خانة "التحريض وبث الكراهية"، ورفع وزير الخارجية الإسرائيلي "شمعون بيريز" آنذاك وثيقة احتجاج رسمية الى الأمم المتحدة ضد برنامج بثه تلفزيون أبو ظبي، أظهر فيه جرائم رئيس الوزراء الإسرائيلي "أريئيل شارون" بحق الفلسطينيين.

أما البحرين، فقد أعلنت عن مقاطعة كيان الاحتلال عام 1956، الا أنها بدأت العلاقات السياسية مع كيان الاحتلال منذ عام 1994 بعد اتفاق "أوسلو"، بزيارة لـ"يوسي ساريد" وزير شؤون البيئة الإسرائيلي للبحرين برئاسة وفد اسرائيلي لإجراء مباحثات سياسية، ولحقها عدد من المباحثات واللقاءات، ومنها لقاء رفيع المستوى في منتدى دافوس الاقتصادي عام 2000.[1] وعام 2005 رفعت البحرين الحظر عن البضائع الإسرائيلية وأغلقت مكتب المقاطعة باعتبار ذلك ضمن شروط اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، واستمر بناء العلاقات وتوطيدها من خلال لقاءات رفيعة المستوى بين قادة البحرين وقادة الاحتلال، وتعاون اقتصادي وتطبيع ثقافي[2]، وقد أدان ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة المقاطعة العربية لإسرائيل عام 2017، وصرح بأنه سيسمح لشعبه بزيارة "إسرائيل" وسيطبع العلاقات معها.[3]

ساهمت الأزمة الخليجية الأخيرة (2017-2021) بخلق جو ملائم للإمارات والبحرين للسير باتجاه التطبيع العلني مع الكيان الصهيوني، بدء من تبني "مشروع ترامب- كوشينر" لتصفية القضية الفلسطينية والذي عرف بـ "صفقة القرن"، مروراً باحتضان البحرين للقمة الاقتصادية التي شكلت أساس الصفقة السياسية عام 2019، وعملت باتجاه توقيع اتفاقيات تطبيع مع "إسرائيل" في ذات الوقت الذي كانت تتحدث فيه الأخيرة عن نية ضم الضفة الغربية بشكل تام وبالقوة كجزء من مشروع الصفقة المذكورة والمرفوضة فلسطينياً وعربياً.

وقعت معاهدات التطبيع البحريني الإماراتي مع إسرائيل في البيت الأبيض بتاريخ 15 أيلول/سبتمبر 2020[4] ووصلت الى درجة التحالف الاستراتيجي، على عكس اتفاقيات السلام السابقة بين كلا من:

---

[1] جهاد عودة، إسرائيل والعلاقات مع العالم الإسلامي (القاهرة، مكتبة الأسرة وجمعية الرعاية المتكاملة، 2003)، ص 75-76.

2- "البحرين وإسرائيل: قصة 22 سنة من العلاقات "الطيّبة" والرفض الشعبي "المُعطَّل"، صحيفة مرآة البحرين، 2016/09/30، شوهد في 2021/10/15، في: http://bahrainmirror.com/news/33964.html.

3-"ملك البحرين يعلن نيته السماح لرعاياه بزيارة إسرائيل"، موقع عرب 48، 2017/09/17، شوهد في 2021/10/15 في: https://bit.ly/2XEH7dN

4-"توقيع اتفاق التطبيع بين إسرائيل والإمارات في 15 سبتمبر في البيت الأبيض"، صحيفة القدس، 2020/09/08، شوهد في 2021/08/05، في: https://bit.ly/30gO96r.

الأردن ومصر مع إسرائيل، وذلك لاختلاف السياقات التي وقعت فيها هذه الاتفاقيات بعد حروب مع "إسرائيل"، وفي ظل وجود حدود مشتركة باعتبارها (دول الطوق)، على عكس البحرين والإمارات التي حملت معاهداتها مجالات تعاون مختلفة في أنشطة اقتصادية واستثمارية، وفي مجالات الطيران والرعاية الصحية والعلوم والتكنولوجيا والطاقة والزراعة والتعليم والبيئة، وكذلك البحرين التي شمل اتفاقها مجالات الاستثمار والسياحة والرحلات الجوية المباشرة والأمن والاتصالات، ونصت بنود الاتفاقيتان على فتح السفارات وتبادل السفراء بين الطرفين.[1] ويصل الأمر الى أفراد الشعبين والحوار بين الأديان والتبادلات الفكرية والشبابية والأكاديمية والعلمية، وتسهيل السفر لهذه الغايات، ومواجهة "التطرف" الذي يحض على الكراهية والانقسام و"الإرهاب" والتبرير لها، ومنع التشدد والتجنيد. وفي ذلك أيضا ملاحقة للنشاطات المؤازرة والداعمة للقضية الفلسطينية.

ومن جانب آخر حملت الاتفاقيات ضمن فصل الاحترام والواجبات عدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة، وأن توضح الأطراف انه لا يوجد تضارب بين التزاماته في المعاهدات الأخرى وهذه المعاهدة، ونصت المعاهدات على أن الدول المطبعة ستقوم بتوقيع اتفاقيات ثنائية مع إسرائيل في المجالات ذات الاهتمام المشترك وتكون مرجعية هذه الاتفاقيات للمعاهدة الأم. وتشمل مجالات الاستثمار والتمويل، والطيران المدني والسياحة، الابتكار والعلاقات التجارية والاقتصادية، العلم والتكنولوجيا والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، البيئة، الاتصالات والبريد، الرعاية الصحية، الزراعة والأمن الغذائي، المياه، الطاقة، الترتيبات البحرية، والتعاون القانوني في الشؤون المدنية والتجارية، ويفتح هذا التعاون المجال لتعميق التطبيع المجتمعي ويعزز من دخول شركاء إسرائيليين لمجتمعات الدول المطبعة، وتساهم السياحة في ترسيخ المسميات التي شوهها الاحتلال للمواقع الأثرية والتاريخية الفلسطينية وتشويه الرواية الفلسطينية، ويشكل هذا التعاون في جميع المجالات الى بناء علاقات استراتيجية ولا مكان فيها لحقوق الشعب الفلسطيني.[2]

[1]– " البيت الأبيض ينشر بعض نصوص الاتفاق الإماراتي البحريني مع إسرائيل وترامب يرجح انضمام دول أخرى"، الجزيرة نت، 2020/09/16، شوهد في 2021/08/04، في: https://bit.ly/3c5rsaC.

[2] عبد الجبار أبو راس، "بنود اتفاق التطبيع بين إسرائيل والإمارات (إطار)، 2020/09/16، وكالة الأناضول، شوهد في 2021/08/04 ، في: https://bit.ly/30hFQqR.

ولم تحمل اتفاقات التطبيع الإماراتي والبحريني أية بنود تنص على أو تشرّط وقف ضم الأراضي الفلسطينية مقابل هذه التفاهمات أو في إطارها، وهذا يضحد الادعاءات الإماراتية التي بررت بأن التطبيع سيسهم في وقف مخطط الضم الإسرائيلي للضفة الغربية، والغير منطقية أصلاً بعد الإعلان الإسرائيلي المسبق لتأجيل مخطط الضم منذ بداية تموز 2020، ويظهر ذلك بأن هذا التبرير لإعلان التطبيع يأتي لمحاولة التخفيف من وقع هذه الجريمة في الأوساط العربية والفلسطينية، وقد كذّب نتنياهو هذا الادعاء في اليوم الأول عندما صرّح بأنه لازال ملتزماً بنية ضم الضفة الغربية في المستقبل.[1]

تؤدي المعاهدات الى تبعات مختلفة على الجانب السياسي للقضية الفلسطينية في بنودها على المستويين الرسمي والشعبي، حيث ينص البند رقم (4) "السلام والاستقرار" للتعاون الأمني بين الطرفين بالإشارة إلى "يتعهدان بمنع أي أنشطة إرهابية أو عدائية ضد بعضهما البعض في أراضيهما أو انطلاقا منها، وكذلك العمل على الحيلولة دون تقديم أي دعم لمثل هذه الأنشطة في الخارج أو السماح بمثل هذا الدعم في أراضيهما أو انطلاقا منها". هذا توجه نحو منع التمويل لأي نشاط داعم للفلسطينيين، وقد يحظر حركة المقاطعة BDS في الإمارات على اعتبار أنها تمارس نشاط "عدائي"[2] . فيما ورد في بند (6) المعنون :"التفاهم المتبادل والتعايش" إلى أن: "سيعمل الطرفان معاً على مكافحة التطرف الذي يحض على الكراهية ويبث الشقاق والإرهاب ومبرراته، بما في ذلك من خلال منع التطرف والتجنيد ومكافحة التحريض والتمييز" يفضي ذلك الى ملاحقة أي نشاطات مناصرة أو دعم مالي للقضية الفلسطينية على أراضي تلك الدول، ويصل الأمر الى منع دخول وملاحقة النشطاء الفلسطينيين المقيمين في هذه الدول إذا ما طلبت إسرائيل ذلك، التزماً ببند منع استخدام أراضي هذه الدول لتنفيذ هجوم يستهدف الطرف الآخر، وأفضت الى التضحية بأي مواقف سياسية لحساب الاستثمارات والتعاون الاقتصادي مع إسرائيل، والذي يزيد من قوتها الاقتصادية ومكانتها في المنطقة.

2- **التطبيع السوداني الإسرائيلي** بدأت العلاقات السودانية الإسرائيلية بعد "نكبة فلسطين" عام 1948 على شكل علاقات تجارية برعاية بريطانيا التي كانت تحكم السودان قبل استقلاله، ورغم اعتراض

[1] محسن صالح، "التطبيع الإماراتي الإسرائيلي: الترسيم الآثم"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2020/08/14 ، شوهد في 2021/08/12، في: https://bit.ly/30g2WOy.

[2] أشرف بدر، "قراءة في الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي بعد مصادقة الكنيست عليه"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية –مسارات، 2020/11/20، شوهد في 2021/08/12، في: https://bit.ly/3uXLTPr.

مصر على استمرار العلاقات بعد قرار جامعة الدول العربية بمقاطعة إسرائيل سياسياً وعسكرياً وتجارياً، وفرض خطوات لقطع طرق التجارة عبر قناة السويس، إلا أن بريطانيا أحكمت قبضتها ضد الوصاية المصرية على السودان. وبعد عام 1952 في أعقاب ثورة يوليو تحوّل التطبيع ليصبح بين "إسرائيل" وطرف سوداني وهو "حزب الأمة"، الذي سعى لبناء علاقات مع إسرائيل لمواجهة الحزب الوطني الاتحادي الذي فاز بغالبية مقاعد مجلسي النواب والشيوخ وحكم السودان في الفترة الانتقالية التي مهدت لاستقلاله عام 1956 ضمن مشروع يقوم على الوحدة الاندماجية مع مصر، وبحث حزب الأمة مع "إسرائيل" إمكانية تقديم دعم مالي له لمواجهة التدخل المصري في السودان مقابل فتح طرق تجارية مع "إسرائيل" وكسر الطوق العربي المفروض عليها، ووافقت "إسرائيل" على المبادرة المقدمة وانتقلت الاجتماعات المشتركة من لندن الى الخرطوم. وفي الفترة الواقعة بين عامي 1955 و1957، التقى أعضاء من حزب الأمة بقادة الاحتلال ومنهم "غولدا مائير" وزيرة خارجية الاحتلال آنذاك في إسطنبول وتل أبيب. لكنها جميع النقاط التي وصل لها الطرفان لم تطبق، واعتبرها "حزب الأمة" لقاءات فردية، حيث أصدر عام 1958 قانوناً لمقاطعة "إسرائيل"، يحظر فيه عقد أي لقاءات معها، ومنع دخول وحركة البضائع، وقد فرض الحزب عقوبات على المخالفين تصل الى السجن لمدة 10 سنوات أو الغرامة أو الاثنتين معاً.[1]

توّجت المساعي السودانية في قطع العلاقات وتجريم التطبيع لاحقا بعقد "قمة الخرطوم" التي جاءت مباشرة بعد "نكسة حزيران"، في 29 آب/أغسطس 1967، وحملت لاحقاً اسم "قمة اللآءات الثلاث": (لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف بإسرائيل)[2]، وقد تعددت وجهات النظر حولها، حيث اعتبرها الاحتلال الاسرائيلي "مؤتمر حرب"، ومن العرب ما اعتبرها مؤتمراً "لإزالة آثار العدوان"، وبداية القبول العربي بحلول وتسويات سياسية، أو تلك الآراء التي قالت بأنها مهدت الطريق أمام حرب تشرين والتطبيع المصري اللاحق.[3] ورغم اختلاف وجهات النظر وتبعاتها، إلا أن القمة اعتبرت مكسباً لحكومة السودان وشكّلت حاجزاً نفسياً وأدبياً لها أمام إقامة أي علاقات تطبيع، ولكن هذا الحاجز لم يكن قائماً لدى

[1] أحمد إبراهيم أبو شوك، السودان والتطبيع مع إسرائيل: البعد التاريخي والراهن السياسي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 19 كانون الثاني 2019، ص 1-3، شوهد في 2021/10/15، في: https://bit.ly/3b2qQm7.

[2] محمد فوزي. **الإعداد لمرحلة التحرير، 1967- 1970**، (القاهرة- الكرمة للتوزيع والنشر، 1999)،

[3] شفيق الحوت، **عشرون عاما في منظمة التحرير الفلسطينية: أحاديث الذكريات (1964-1984)**، (لبنان- بيروت، دار الاستقلال للدراسات والنشر، 1986)، ص 176.

الجماعات المسلحة في جنوب السودان، التي استعانت بـ "إسرائيل" لامدادها بالمساعدات خلال قتالها للحكومة السودانية في الفترة بين (1969– 1985)، وفي الفترة المذكورة أيضاً قبل جعفر النميري بترحيل اليهود الفلاشا الأثيوبيين عبر الأراضي السودانية الى "إسرائيل" مقابل مكافآت مادية قدمت للسودان، وكانت "إسرائيل" معنية بالتدخل في الشأن السوداني بما يحقق لها أهدافها التطبيعية ويصب في صالح تحقيق التطبيع الرسمي مستقبلاً.[1]

جاءت اتفاقية التطبيع السوداني الإسرائيلي بعد جولة من الضغوطات والمباحثات التي مهدت لها، وانتهت بمقابل سياسي اقتصادي يتمثل برفع العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان منذ عام 1993 بحجة دعم "الإرهاب"، حيث أعلن دونالد ترامب قبل الإعلان عن توقيع الاتفاق السوداني الإسرائيلي بتاريخ 23 أكتوبر/ تشرين أول 2020، عن شطب اسم السودان من قائمة الدول "الراعية للإرهاب"، وأخطر الكونغرس الأمريكي بذلك[2]، ويبرر السودان تطبيعه بتحديات تواجهه في المرحلة الانتقالية تتمثل بالضعف الاقتصادي وتراجع قدرة الدولة على تأمين الاحتياجات الأساسية للسكان، وفي ظل العقوبات الأمريكية وقبضتها على المجالات التشريعية والتنفيذية والذي وضع السودان في عزلة دولية وفاقم أوضاعه الاقتصادية السيئة، يضاف لها تحديات الحروب الأهلية والاقتتال الداخلي، مروراً بتحدي وحدة السودان، وبقاء المؤسسة العسكرية وتماسكها، وتحدي المصالحة ودمج الإسلاميين من قوى النظام السابق في النظام الجديد، وتتميز هذه المرحلة الانتقالية بشدة الخلاف بين المكنونين العسكري والمدني وعدم قدرة أحد الطرفين على الحسم في ظل انحياز الدول الكبرى لطرف على حساب الآخر، وساهم سوء العلاقة مع الكونغرس الأمريكي في البحث عن علاقة مع إسرائيل كمدخل لإعادة العلاقة مع الإدارة الأمريكية، بهدف رفع العقوبات الأمريكية عن السودان.[3]

وقع السودان اتفاقية التطبيع الرسمية "اتفاقات أبراهام" بتاريخ 9 يناير/ كانون أول 2021، بعد زيارة وزير الخزانة الأمريكي "ستيفن مونتشين" للسودان، وترافق توقيع الاتفاق بتوقيع مذكرة تفاهم تقضي بمنح السودان قرض لسداد ديونه المتراكمة لدى البنك الدولي، أي أن تحسين ظروف السودان الاقتصادية

---

[1] أحمد أبو شوك، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[2] –"كان من بينها السودان... ما هدف العقوبات الأمريكية في إفريقيا؟"، موقع DW، شوهد في 2021/08/08، في: https://bit.ly/3efJXMs.

[3] –"التطبيع السوداني– الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية"، تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير استراتيجي (121))، ص5–6.

ارتهنت بشرط توقيع اتفاق التطبيع، وقد تم التوقيع دون حضور ممثل عن كيان الاحتلال، على اعتبار أن "اتفاقات أبرهام" هي اتفاقات إعلان نوايا وليست اتفاقية رسمية، حيث رهن الأمريكيون مساعدة السودان بالتوقيع على الاتفاق، وسيتم التوقيع على الاتفاقية الرسمية بعد حسم الملف الأمني بين البلدين.[1]

3- **معاهدة التطبيع المغربية الإسرائيلية** رغم بعده عن فلسطين بمسافة تقارب 1500 ميل، إلا أن المغرب من الدول الداعمة بشكل كبير للقضية الفلسطينية، إلا أن هذه الدولة اتجهت للتطبيع مع "إسرائيل" منذ وقت مبكر بعد إقامة الكيان في خمسينيات القرن الماضي مقابل أهداف سياسية واقتصادية دولية.

وظهر التطبيع المغربي الإسرائيلي عندما كانت المغرب ساحة لعقد لقاءات فلسطينية إسرائيلية عامي 1973 و1974، ومن ثم ساهم المغرب في المساعي لعقد اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و"إسرائيل"، حيث عقد لقاء مصري إسرائيلي في المغرب عام 1977، وتم الاتفاق لاحقاً بوساطة أمريكية ومغربية لرعاية الاتفاقية، ونسّق المغرب لاحقاً لتمهيد العلاقات بين الأردن و"إسرائيل". ويعود دور المغرب لحاجته الى دعم أمريكي في مواجهته على إقليم الصحراء مع "جبهة البوليساريو" في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية، والحاجة الى مساعدة الدول الأوروبية للحصول على تنازلات تجارية في مواجهة المنافسة الشديدة من قبل إسبانيا والبرتغال اللتان كانتا تنتجان نفس المنتجات، ومساعي لانضمام المغرب للسوق الأوروبية المشتركة. كما ويعود تطبيع المغرب لوجود أكبر تجمع يهودي في البلدان العربية ومنهم من كانوا يشغلون مناصب حكومية بارزة في الدولة، وكذلك اليهود المغاربة الذين عدوا من أكبر التجمعات اليهودية في فلسطين.[2]

امتازت فترة السبعينات من القرن الماضي بوجود زيارات سرية متبادلة بين المغرب و"إسرائيل" بادر الإعلام الإسرائيلي للحديث عنها وعن تفاصيلها، وسجلّها كإنجاز دبلوماسي للكيان، وساهم عدد اليهود المغاربة داخل "إسرائيل" الذي وصل في تلك الفترة الى حوالي نصف مليون يهودي، بوصول عدد منهم الى مصدر صنع القرار وخصوصاً الكنيست، وقد سجلت الفترة منذ عام 1949 لغاية عام 1988

[1] أحمد فضل، "اتهامات للحكومة بممارسة الإلهاء.. السودان يوقع اتفاق التطبيع مع إسرائيل في هدوء"، الجزيرة نت، 2021/01/09، شوهد في 2021/08/10، في: https://bit.ly/3kU0Mh9.

[2] حمدان، مرجع سبق ذكره، ص41-46.

(الكنيست الأول لغاية الحادي عشر) وصول 8-11 يهودي من أصل مغربي للكنيست الإسرائيلي في كل دوراته، وكان لذلك أثراً كبيراً في مد جسور التواصل بين القيادة المغربية التي تمثلت بالرئيس حسن الثاني وقيادات إسرائيلية، وقد سمح المغرب لليهود المغاربة بالاحتفاظ بجنسيتهم المغربية حتى بعد السفر الى "إسرائيل"، واستمرت الزيارات بفعل وجود روابط قرابة ومصاهرة وشراكات تجارية، وقد شهدت هذه الفترة زيارات كثيفة من اليهود من أصل مغربي للمغرب للمشاركة في نشاطات ومؤتمرات نظمها النظام المغربي ومنهم قادة في دولة الاحتلال، رافقهم يهوداً وقادة من أصول أوروبية، وأصبح استقبال قادة الاحتلال في المغرب لاحقا يتم بشكل علني.[1]

وخلال ثمانينات القرن الماضي بدأ تجسيد العلاقات الإسرائيلية المغربية من خلال قمة مشتركة جمعت الرئيس المغربي حسن الثاني وشمعون بيريز لبحث إقامة علاقات سلام عربية إسرائيلية على قاعدة الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967، لكن الأخير رفض هذا الطرح، واستمرت العلاقات المغربية الإسرائيلية على قاعدة العلاقات الاقتصادية والزراعية والسياحية والثقافية من خلال إقامة فعاليات مشتركة وتنظيم زيارات متبادلة. [2]

بعد توقيع اتفاق أوسلو، ترجمت مساعي التطبيع المغربي الإسرائيلي بافتتاح مكاتب تمثيل في الرباط وتل أبيب، وظلّت العلاقات وطيدة بعد انتهاء حقبة الرئيس حسن الثاني بوفاته، وتولي محمد السادس الحكم عام 1999، حيث وعد يهود المغرب باستمرارية العلاقة معهم، والتي تراجعت بعد عام 2000، وساهم في رحيل ما تبقى من يهود المغرب الى إسرائيل والبالغ عددهم ما يقارب 248 ألف.[3]

أعلن المغرب تطبيع علاقاته الرسمية مع إسرائيل بتاريخ 10 كانون الأول/ ديسمبر 2020، وكانت العلاقات قد تجمدت بفعل الضغوطات الشعبية بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000[4]، ويتميز المغرب عن الدول الثلاثة المطبعة بوجود أكثر من 900 ألف يهودي من أصول مغربية في الكيان الصهيوني، ولهم مواقعهم المتقدمة في المؤسسات والحكومة والكنيست، كما ويفتح المغرب المجال

---

[1] المرجع السابق، ص46-53.

[2] المرجع السابق، ص 253-255.

[3] الهام جبر شمالي. "مسار التطبيع بين المملكة المغربية وإسرائيل"، كانون أول/ ديسمبر، 2020، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)، ص5-6.

[4] محسن صالح، "المغرب والتطبيع وحزب العدالة والتنمية"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020/12/20، شوهد في: 2021/09/02، في: https://bit.ly/3v8nmr8.

لازدواجية الجنسية ليهوده؛ كونه أقر قانون عدم إسقاط الجنسية عن الذين غادروا أراضيه، لا سيما وأن عدد اليهود الذين بقوا في المغرب لا يتجاوز 5000 يهودي، فان قانون الجنسية يشكل أساساً لاختراق المجتمع المغربي، وقد ترافق الإعلان مع هدية أمريكية بإصدار ترامب مرسوماً رئاسياً يعترف فيه البيت الأبيض بسيادة المغرب على الصحراء الغربية.

ومن أبرز ميزات اتفاق التطبيع المغربي أن حزب العدالة والتنمية الإسلامي المغربي الذي يقود الحكومة تحت نظام الملك، والذي يتحكم بالوزرات السيادية وهي الدفاع والخارجية والداخلية، قد شارك في هذا الاتفاق والتوقيع عليه وأشاد بهذا الاتفاق، بما يناقض مواقف الحزب السابقة تجاه الصراع مع الاستعمار الصهيوني على أرض فلسطين، وينافي إداناته قبل فترة قريبة لقرار التطبيع الإماراتي الذي وصفه بأشد العبارات[1]، ويساهم تطبيع الحزب وهو أحد أبرز التيارات الإسلامية المقربة من الإخوان المسلمين في ضرب سمعة التنظيم ومواقفه من القضية الفلسطينية، ويستخدم كحجة لمهاجمة مقاومة التيارات الإسلامية في فلسطين للاحتلال الصهيوني، وساهم لاحقاً في هزيمة الحزب في انتخابات المجلس في شهر أيلول/ سبتمبر 2021، حيث حصل على 13 مقعدا برلمانيا مقارنة بـ 125 مقعدا في الانتخابات التشريعية السابقة. وفشل أمينه العام ورئيس الحكومة السابقة، سعد الدين العثماني الذي حضر ووقع اتفاق التطبيع، في تأمين مقعد نيابي له.[2]

ومن أبرز ما جاء في الاتفاق السماح لشركات الطيران الإسرائيلية بالعبور في المجال الجوي المغربي، وتبادل الرحلات الجوية، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية، وفتح المكاتب الدبلوماسية في البلدين، وإعادة الوضع الى ما كان قبل 2002، والعمل نحو تجهيز السفارات في فترة قريبة.[3]

وقد أعلن المغرب بأن توقيع هذه الاتفاقية لن يؤثر على موقفه من القضية الفلسطينية ومساعيه نحو تحقيق "حل الدولتين"، إلا أن هذا الإعلان لا يخفي آثار التطبيع العلني، ولن يقلل من مكاسب إسرائيل، وفي الوقت الذي يعتقد فيه ساسة المغرب وقيادتها بأن اعتراف ترامب بسيادة المغرب على الصحراء

---

[1] المرجع نفسه.

[2] –"انتخابات المغرب: ما هي أسباب هزيمة حزب العدالة والتنمية، صحف عربية"، قسم المتابعة الإعلامية بي بي سي، 13 سبتمبر 2021، شوهد في 2021/09/15، في: https://bbc.in/3E3Au4h.

[3] الهام جبر شمالي، مرجع سبقا ذكره، ص9.

يغني عن الاعتراف الدولي ويمهد لحل قضية الصحراء، ولكن الحقيقة بأن هذا الاعتراف لن يغير من موقف الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والدول الأخرى تجاه هذا الخلاف.

ثانيا: التداعيات السياسية لاتفاقيات التطبيع

ظهرت عدة تعريفات للتطبيع وكلها تتمحور حول جعل العلاقات مع الاستعمار الإسرائيلي الجاثم على أرض فلسطين طبيعية، أي الخروج عن حالة عزل الكيان ومقاطعته رسمياً وشعبياً الى بناء علاقات معه، وفي الشق الثاني من التعريف يتم ذكر الشعب الفلسطيني وحقوقه وقد لا يتم؛ هذا لا يهم؛ لأن الحالة جميعها متناقضة كونها تشكل اعترافاً بحق هذا الكيان في الوجود، فالشق الأول من التعريف يسقط حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية المتمثلة بفلسطين التاريخية من البحر الى النهر، خصوصاً أن هذا الكيان نشأ فوق أنقاض 531 قرية فلسطينية تم تدميرها عام 1948، وهجّرت عصاباته ما يقارب 800 ألف فلسطيني الى شتى أصقاع الأرض، وحرمتهم من حق العودة الى الديار التي هجروا منها.[1] وهو الجانب الذي بنيت على أساسه الرواية الفلسطينية بفصولها وجوانبها المرتبطة، التي ساهمت تراكمياً في تكوين مركزية للقضية الفلسطينية في الأوساط العربية.

يدعي أنصار وعرابو التطبيع وبعض السياسيين في الدول التي طبعت علاقتها بأن اتفاقيات التطبيع هي "اتفاقيات ثنائية" لمصلحة خاصة بالدول، ولا أثر لها خارج حدودها، وهذا ادعاء وإنكار للحق الفلسطيني، ويقع ضمن سياسة "كي الوعي" ومحاولة تهوين الأمر وتقليل أهميته وتبعاته في نظر الشعوب، وجزء من عمل الماكينات الإعلامية المنظمة والمدعومة من الدول المطبعة، لأن هذا التطبيع له تداعيات عميقة ومباشرة على القضية الفلسطينية.

1- تداعيات التطبيع على مركزية القضية الفلسطينية

تعني مركزية القضية الفلسطينية: الالتزام العربي بحل عادل للقضية الفلسطينية وتقديم الدعم المطلوب بأشكاله المختلفة، بما تسمح به أولوياتهم الوطنية دون أن يكون على حسابها.[2]

---

[1]- "د. عوض رئيسة الإحصاء الفلسطيني تستعرض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية في الذكرى الثانية والسبعون لنكبة الشعب الفلسطيني"، 2020/05/13، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله- فلسطين.

2 إبراهيم فريحات. "هل مازالت فلسطين قضية العرب المركزية"، **مجلة شؤون فلسطينية**، ع 281، خريف 2020 (رام الله: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية)، ص 25.

احتلت القضية الفلسطينية مكانة مركزية في الدول العربية على الصعيدين الرسمي والشعبي لعقود طويلة، وجاءت هذه المكانة لاعتبارات متعددة، أهمها: ارتباط التاريخ والجغرافيا والثقافة والدين، وكان الصراع مباشراً مع الاحتلال قبل تحوّل منظمة التحرير الفلسطينية من العمل بالميثاق القومي الى الميثاق الوطني الفلسطيني وما تلاه من خطوات نحو الكيانية الفلسطينية، ورغم تحوّل مكانة كيان الاحتلال في نظر الأنظمة العربية التي وقعت اتفاقيات التطبيع؛ إلا أن ذلك لم يجعل منه كائناً طبيعياً في المنطقة العربية، وظلّ في نظر الشعوب العربية استعماراً لأرض فلسطين، فاتجه كيان الاحتلال والدول الداعمة له الى شرعنة وترسيخ التطبيع الرسمي من خلال توقيع مزيد من الاتفاقيات، ترافقت مع محاولات تشويه وتحريف القضية الفلسطينية إعلاميا وثقافياً في الأوساط العربية باستخدام منصات إعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي لتشويه نضال الشعب الفلسطيني والرواية الفلسطينية، وبث دعاية مضادة مباشرة أو مبطنة عن كيان الاحتلال ومجتمعة وتطوره.

انتقلت القضية الفلسطينية من سلّم أولويات الشعوب العربية بعد فشل "الثورات العربية" في العقد الأخير، حيث زاد الحديث عن تعاظم هموم الشعوب العربية وسعيها للتحرر من قبضة الأنظمة، مروراً بمرحلة "الثورات المضادة" على الثورات العربية التي ظهرت فيها مساعي التطبيع العلني ووجدت الأنظمة الساعية للتطبيع بأن تطبيع العلاقات يساهم في تثبيتها وزيادة نفوذها الخارجي، وتذّرعت بوجود "أعداء حقيقيين" على الدول العربية أكثر من "إسرائيل"، وبأن إجرامهم يفوق إجرام الاحتلال ودرجة القتل وأعداد الضحايا، بل وسعت الى بناء علاقات صريحة وتوقيع اتفاقيات علنية معها بحجة مواجهة هذا الخطر، أو بحجة مواجهة التطرف الديني في المحيط العربي، مثل مواجهة "داعش" أو مواجهة "الخطر الإيراني" أو "الامتداد التركي".

في الوقت الذي شهدت فيه الساحة العربية عدة ثورات وحراكات جماهيرية دعت لإسقاط بعض الأنظمة أو إجراء إصلاحات حكومية ودستورية، سعت إسرائيل الى اختراق المجتمعات العربية مستغلة موجة القمع الذي مارسته بعض الأنظمة العربية والاقتتال الداخلي في بعض الدول الى تبييض صورتها الإنسانية وإجراء مقارنات بينها وبين الأنظمة ودعم تيارات في هذه الدول، وزادت من وتيرة هذه الإجراءات على المستوى الرسمي لتأسيس تطبيع علني تضاعفت جهوده منذ تولي دونالد ترامب سدة البيت الأبيض، واستغلت موجة القرارات الانحيازية من إعلان القدس عاصمة للاحتلال مروراً بـ"صفقة القرن" ومخطط ضم الضفة الغربية بالضغط تجاه توقيع هذه الاتفاقيات، وبدأت حراكها بزيارات سرية

لرئيس وزرائها بنيامين نتنياهو لعدد من الدول العربية، والذي صرح قائلا: "نريد أن ننعم بثمار التقدم، وألا نرهن التطبيع لنزوات الفلسطينيين". [1]

شكّل التطبيع العربي تجاوزا من قبل الدول المطبعة لمبادرة السلام العربية 2002، والتي تشترط في تطبيع العلاقات مع إسرائيل باستجابة الأخيرة لقرارات الشرعية الدولية وإنهاء احتلالها وإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين بالرجوع الى القرار 194، ومقاطعة إسرائيل من خلال تفعيل مكتب مقاطعة إسرائيل، كما ويشكل التطبيع اختراقاً لوحدة الأمن القومي العربي أمام المؤامرات الخارجية.[2]

جاءت المعاهدات في فترة ما قبل الانتخابات الأمريكية وسعي دونالد ترامب للاستفادة من هذه الاتفاقيات في حملته الانتخابية وحشد الناخبين الإنجيليين المؤيدين لإسرائيل، وجاءت في ظل "صفقة القرن" الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية بشكل نهائي وعزل الفلسطينيين عن محيطهم العربي، والإشارة الى أن السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين يمكن أن يتحقق بعد أن تطبع الدول العربية علاقاتها مع "تل ابيب"، ونجحت الإدارة الأمريكية في عزل الفلسطينيين عن محيطهم العربي، وزيادة تهميش القضية الفلسطينية في أجندة هذه الدول[3]، وقد انسجمت هذه الاتفاقيات مع صفقة القرن من خلال التركيز على الجوانب الاقتصادية والاستثمارية في تحقيق "السلام" في المنطقة، والتي كان أساسا لعقد ورشة البحرين في حزيران/ يونيو 2019.

يشكل التطبيع مرتكزا لكسر للحاجز النفسي في تعامل الأنظمة العربية مع إسرائيل وتحولا من كونها استعماراً لأرض فلسطين الى حليف وصديق، ويمهد ذلك نحو تجاوز هذا الحاجز باتجاه إهمال ما تبقى من حقوق الشعب الفلسطيني، ويشكل فرصة للإدارة الأمريكية والدول المنحازة لإسرائيل بتقديم مبادرات

[1] كتاب تطور التطبيع العربي الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة، نقلا عن صحيفة الشرق الأوسط، لندن 2018/12/11، ص294.

[2] –"بنود مبادرة السلام العربية"، الجزيرة نت، 2004/10/03، شوهد في 2021/08/15، في: https://bit.ly/3eb6sSB.

[3] محمود جرابعة، "اتفاق التطبيع الإماراتي البحريني مع إسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين، 10/12/2020، مركز الجزيرة للدراسات، شوهد في 2021/08/16، في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4787.

للتسوية بأقل مما هو مطلوب فلسطينيا[1] في ظل تراجع المبادئ العربية في نظرتها الرسمية لكيان الاحتلال وسقوط شرط تطبيع العلاقات المرهون بإقرار الحقوق الفلسطينية.

شكّل التطبيع العربي تجاوزا من قبل الدول المطبعة لمبادرة السلام العربية 2002، والتي تشترط في تطبيع العلاقات مع إسرائيل باستجابة الأخيرة لقرارات الشرعية الدولية وإنهاء احتلالها وإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين بالرجوع الى القرار 194، ومقاطعة إسرائيل من خلال تفعيل مكتب مقاطعة إسرائيل، كما ويشكل التطبيع اختراقاً لوحدة الأمن القومي العربي أمام المؤامرات الخارجية.[2]

أدى التطبيع الى تحويل مبدأ "الأرض مقابل السلام" الى: "السلام مقابل السلام" حسب ما قال نتنياهو، أي تحقيق المنفعة باتجاه واحد يخدم إسرائيل بمشاريع رأسمالية اقتصادية وتعاون أمني واستخباراتي دون أدنى اهتمام بالأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، ويؤدي التطبيع في نهاية المطاف الى شرعنة الاحتلال، وعزل الحالة الفلسطينية وسرقة حلفائها، وإسقاط المقاطعة العربية كورقة ضغط على الاحتلال.[3]وكل ذلك له أبعاد على مركزية القضية الفلسطينية لدى الأنظمة العربية، والتي لم تعد مركزية بنظر أغلبها.

2- تداعيات التطبيع على السلطة الفلسطينية و"حل الدولتين":

لجأ المطبعون للاستظلال باتفاق "أوسلو" القائم على اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل ونتائجه المتمثلة بمشروع السلطة الفلسطينية الذي يسعى الى تحقيق حل الدولتين في اطار عملية تسوية سلمية قائمة على التفاوض مع "إسرائيل"، واعتبروا بأن منظمة التحرير الفلسطينية ووليدتها السلطة الفلسطينية قد سبقتهم للتطبيع مع الاحتلال، والتي تتواصل مع الاحتلال من خلال التنسيق الأمني والمدني المستمر، وبالتفاوض، ومن خلال لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي والعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، وربطوا حقوق الشعب الفلسطيني بالنقاط التي تتناولها مفاوضات الوضع النهائي (منها القدس عاصمة، ودولة

---

[1] عبد القدوس الهاشمي، "أخطار التطبيع العربي مع العدو الصهيوني"، 08/06/2017، مدونات الجزيرة، شوهد في 2021/09/03، في: https://bit.ly/3ekx187.

[2] -"بنود مبادرة السلام العربية"، مرجع سبق ذكره.

[3] أيمن يوسف. "تداعيات التطبيع العربي المحتملة على القضية الفلسطينية"، **مجلة شؤون فلسطينية**، ع 281، خريف 2020 (رام الله: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية)، ص 43-44.

على حدود 1967، ووقف الاستيطان، والمياه، واللاجئين، و....) ، وهذا إسقاط لحقيقة أن لا حق لإسرائيل في الوجود وبأن طرفاً فلسطينياً قد اعترف بها وفي حقها بالوجود بشروط ودخل في عملية تفاوض طويلة، وترفض السلطة القيام بالتطبيع قبل تحقيق هذا الشرط، إلا أن الدول المطبعة استغلت ذلك لتقول بأن تطبيعها سيصب في تحقيق هذا الشرط، وتقصد بأنه "سيساهم في تقدم "مباحثات السلام" وتقريب وجهات النظر الفلسطينية الإسرائيلية".

يؤدي التطبيع الى تداعيات وتبعات على السلطة الفلسطينية من ناحيتين الأولى: على صعيد برنامجها وحلفائها، والثاني على صعيد شعبيتها في الأوساط الفلسطينية. حيث وقعت السلطة الفلسطينية في مأزق الفشل السياسي نتيجة ترافق التطبيع العربي مع انغلاق أفق برنامجها السياسي القائم على التفاوض مع الاحتلال والمقاومة الشعبية في ظل تقدم الاحتلال وتوسعه على الأرض، وتنامي سياسة القمع الداخلي بحق المعارضين والنشطاء، وتقييد الحريات والهيمنة وتعزيز المركزية والحد من أي فرصة لتداول السلطة، ونتيجة لفشلها في استيعاب الأنظمة العربية بعد تحولات "الربيع العربي"، فالتطبيع هو خسارة للحلفاء ونتيجة لعدم القدرة على الاقناع بالبرنامج السياسي وجدواه عربياً، وإحراج أمام الجماهير الفلسطينية التي لم تستجب لنداء "القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية" التي أسستها الفصائل الفلسطينية تحت مظلة السلطة بهدف تفعيل المقاومة الشعبية للخروج من حالة الإحراج الوطني والعزلة السياسية، وفي محاولة لتحريك الجماهير الشعبية لمواجهة التطبيع والضم و"صفقة القرن"، وعكست المشاركة المتواضعة حالة فقدان الثقة بقيادة السلطة الفلسطينية والفصائل، وعدم جدوى هذا التحرك في ظل الإخفاقات السياسية المستمرة للمشروع السياسي، وغياب التجديد الديمقراطي بعد مرور 13 عاما على اخر مرة جرت فيها الانتخابات، وفي ظل منع المقاومة المسلحة في الضفة الغربية وزيادة قبضة منظومة التنسيق الأمني الذي تمنع بموجبها السلطة العمل العسكري المقاوم ضد إسرائيل، وتعتقل المقاومين.

3- على فكرة المقاومة ومشروعها:

شكّل السودان الشقيق ساحة إسناد خارجي للقضية الفلسطينية خلال العقود الأخيرة، وتنوع الدعم المقدم بين السياسي والدبلوماسي والعسكري والتعليمي وغيرها، فيما قدّم دعمه ومؤازرته للمقاومة الفلسطينية في

غزة من خلال عمليات تهريب السلاح لها براً وبحراً[1]، وبفعل هذا الدعم شنّ الطيران الحربي الإسرائيلي عدة هجمات على مواقع سودانية بين الأعوام 2009-2012، منها مصنع للأسلحة في العاصمة الخرطوم في شهر أكتوبر/ تشرين أول 2020، وقافلة سلاح في يناير/ كانون ثاني عام 2005 كان يشتبه بأنها تحمل أسلحة لقطاع غزة[2]، لكن الأوضاع الميدانية والسياسية في السودان ساهمت في تراجع هذا الدعم بشكل خاص وتراجع القضية الفلسطينية في الساحة الرسمية السودانية بشكل عام وتلاشت بعد سقوط حكم البشير عام 2019، ولكن هذا التطبيع حتى وان جاء بعد مرحلة ضعف فيها الاهتمام بالقضية الفلسطينية في الساحة السودانية سيعني ضياع فرص عودة دعم المقاومة الفلسطينية حتى وان تغير الوضع السياسي والميداني المرتبط بالحكم في السودان، ويعني بأن إسرائيل ستسعى جاهدة للاستفادة من الخبرة السودانية في التعامل مع المقاومة الفلسطينية.[3]

يساهم التطبيع العربي بشكل عام بآثار على مشروع المقاومة القائم في غزة، وكذلك فكرة المقاومة في الأوساط العربية التي تحاربها معاهدات التطبيع، والتي تتعارض مع جاء في مبادرة السلام العربية (التي أبدت عن دعم مقاومة الشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال)، وتسعى لشيطنتها وتشويهها، في الوقت الذي أصبح فيه الاحتلال الإسرائيلي حليفاً وصديقاً للدول المطبعة، وينتج التطبيع ظواهر صوتية تشوه صورة النضال الفلسطيني كمبرر للتطبيع في ظل المحاولات الرامية الى تلميع صورة الاحتلال الإسرائيلي وتبييضها، والمساعي الهادفة الى الزج بالرواية الصهيونية في الأوساط العربية، والتي تزعم بأن إسرائيل "دولة ديمقراطية وسلام تستوعب الجميع" وبأن المقاومة الفلسطينية تقف عقبة أمام ذلك، وفي ذات الوقت تسعى الدول المطبعة الى محاربة مظاهر دعم المقاومة الفلسطينية، أو أي مشروع أو فعالية لإسنادها، وتفتح المجال لأقلام إسرائيلية ومعادية للفلسطينيين بمهاجمة هذه المقاومة في الصحف والإعلام العربي، ومنها ما يستقوي بتوجهات السلطة الفلسطينية في منع المقاومة ومحاربتها ليبرر الهجمة الإسرائيلية التي تستهدفها في غزة والضفة.

---

[1]- "التطبيع الإسرائيلي السوداني وأثره على القضية الفلسطينية"، مرجع سبق ذكره، ص 2.

[2]-"السودان يتهم إسرائيل بقصف مصنع للأسلحة"، الجزيرة نت، 2012/10/24، شوهد في 2021/08/18، في: https://bit.ly/38flnaH.

[3]- "التطبيع الإسرائيلي السوداني وأثره على القضية الفلسطينية"، مرجع سبق ذكره، ص 13.

4- **على المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين** تم عنونة الإطار العام التفاهمي لاتفاقيات التطبيع باتفاق "أبراهام" القائم على "احترام الحرية" بما فيها الحرية الدينية، وتعزيز "الحوار عبر الأديان والثقافات للنهوض بثقافة السلام بين الديانات الإبراهيمية الثلاث والبشرية جمعاء"،[1] وهذه محاولة إسرائيلية للتسلق على رابط الدين الذي يجمع المسلمين ويزيد من عمق انتمائهم لفلسطين والمقدسات الإسلامية فيها، وتبرير مسبق لادعاء حق اليهود بأداء الطقوس في المسجد الأقصى المبارك، ضمن مشروع التقسيم الزماني والمكاني للمسجد، وتسلق على علاقة المسيحيين المرتبطين بمقدساتهم التي تقع تحت قبضة الاحتلال ومشاريع التهويد، وخاصة مشروعه المستمر لتهويد المسجد الأقصى في القدس والحرم الابراهيمي في الخليل، ويدعي بأنه يحترم الحريات الدينية ويساوي بين الديانات، ويحاول تسويق ذلك للشعوب عبر الوفود التطبيعية والماكنات الإعلامية المؤازرة له.

تساهم اتفاقيات التطبيع بفتح المجال لوفود من الدول المطبعة بزيارة مدينة القدس والمسجد الأقصى، ويستغلها الاحتلال لمحاولة نقل صورة مغايرة للواقع عن الوضع في المدينة، وواقع المقدسات الإسلامية والمسيحية تحت حكم الاحتلال، ولكسر الحاجز النفسي بين مواطني هذه الدول ودولة الاحتلال بدء من طلب الوثائق الرسمية للزيارة من تأشيرات وغيرها، وتجاوزاً لمكانة القدس الدينية في نفوس العالم الاسلامي، وترسيخاً لحكم الاحتلال وسطوته، وقبولاً بمعاييره واعتباره طبيعية، وتجاوزاً للصراع ومسبباته ولمشاعر العالم الإسلامي الذي يعتبر زيارة المدينة والمقدسات في ظل الاحتلال لا يشكل أي نوع من النصرة أو التضامن، بل يخدم مشروع الاحتلال ويقتل روح التضامن القائمة ضد مشاريع وانتهاكات الاحتلال، فالتضامن يكون بالعمل لإحباط مشاريع الاحتلال بالمقاطعة وتقديم الدعم والمؤازرة وتعزيز الصمود بالموقف.

كما ويساهم التطبيع بتغيير مكانة القدس والمقدسات لدى جمهور الدول المطبعة ويضفي شرعية لاحتلالها، وقد ترافقت مع اتفاقيات التطبيع آراء وكتابات تقلل من شأن القدس وتكذب التاريخ الإسلامي والرواية الدينية حول (أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين) والرواية الفلسطينية حول المدينة، وتقلل من الالتفاف حول القدس وفلسطين، ويدعم أي مشروع سياسي يهدف لتغيير المكانة القانونية والرمزية

[1] "The Abraham Accords". *U.S. Department of States,* https://www.state.gov/the-abraham-accords/.

للمدينة، مثل اعلان ترامب القدس عاصمة لكيان الاحتلال، وما ترتب عليه من إجراءات تطبيقية بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب اليها.

5- على حركة مقاطعة "إسرائيل" BDS

تسعى "حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها"[1] الى الضغط نحو الوصول الى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني من خلال عزل النظام الإسرائيلي أكاديمياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً، وملاحقته في دول العالم، وقد انطلقت الحركة فلسطينياً عام 2005، وتوسعت عالمياً كأحد أشكال المقاومة الشعبية السلمية التي انخرط فيها المتضامنون كأحد أشكال التضامن مع الشعب الفلسطيني.[2]

يؤدي التطبيع الى آثار سياسية واقتصادية على حركة المقاطعة بأذرعها الممتدة عالمياً في الترويج لفكرة التطبيع وربطه بالعدالة والمساواة وتقرير المصير للشعب الفلسطيني، من خلال حملات هدفة لإسقاط الفصل العنصري بأشكاله، وانهاء الاحتلال وتفكيك الجدار واحترام حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم التي هجروا منها واستعادة ممتلكاتهم[3]، ويزيد من التحديات الواقعة على الحركة في ظل الملاحقة الإسرائيلية لها بعدما كبدت الاحتلال خسائر اقتصادية في الدول الأوروبية، ليجد الاحتلال في اتفاقيات التطبيع الأخيرة مصدراً اقتصادياً لتعويض خسائره المالية التي تكبدها من حملات المقاطعة في أوروبا والعالم، وفي الوقت الذي حاصرت الدول الأوروبية شركات الاحتلال وسحبت استثماراتها منه، جاءت دولة الامارات ودولة البحرين بعشرات الاتفاقيات بعد مرور عام على "انفاق أبراهام"، منها 60 مذكرة تفاهم وقعتها الامارات، وحققت 600-700 مليون دولار من التبادل التجاري، ومساعي لمد خطوط نفط من الامارات لكيان الاحتلال عبر البحر الأحمر، وايصاله لميناء عسقلان تمهيداً لنقله الى أوروبا عبر البحر المتوسط.[4]

---

[1] حركة مقاطعة إسرائيل هي حركة مقاومة سلمية اشتمالية لا إقصائية مناهضة للعنصرية بكافة أشكالها بما في ذلك الصهيونية ومعاداة المجموعات الدينية والعرقية كافة.

[2] -"ما هي حركة مقاطعة إسرائيل "BDS""، الموقع الرسمي لحركة المقاطعة، شوهد في 2021/10/18، في: https://bdsmovement.net/ar/what-is-bds.

[3] المرجع السابق.

[4] - "عام على التطبيع: تطلع إسرائيلي اماراتي نحو المكاسب الاقتصادية"، موقع DW، 2021/09/15، شوهد في : 2021/10/15، في: https://bit.ly/3vB3wFv.

6- محاولات خلق فتنة بين شعوب الدول المطبعة والشعب الفلسطيني

ترافقت موجات التطبيع مع محاولات لإثارة النعرات بين الشعب الفلسطيني وشعوب الدول المطبعة، وذلك من قبل بعض النخب الأكاديمية والسياسية والدينية أو ناشطين مؤيدين لهذه الاتفاقيات من خلال كتابات وفيديوهات تسعى للتقليل من أهمية قضية فلسطين في الأوساط العربية، وتأجيج هذه المواقف من خلال حسابات معظمها وهمية ومجهولة المصدر على مواقع التواصل الاجتماعي، تتبنى التطبيع وتهاجم وتشيطن الشعب الفلسطيني وروايته التاريخية ونضاله، وتجمّل في المقابل الاحتلال وتقدمه وتطوره التكنولوجي والعلمي. وتترافق هذه المساعي نحو "تطبيع التطبيع" في ظل اشتداد القمع واحكام سياسة تكميم الأفواه بحق المعارضين من الشعوب[1]، وتستغل حالة السخط الشعبي في الأوساط الفلسطينية، وتعاظم شعور الفلسطينيين بعزلتهم عربياً.

ورغم ذلك، لم تؤثر هذه الحملات في موقف الشعوب العربية من إسرائيل، والتي ظلّت ترى فيها احتلالاً وعدواً للأمن القومي العربي، فقد أظهر استطلاع "المؤشر العربي" بأن 22% من المستجيبين يرون بأن إسرائيل هي الأكثر تهديداً لأمن بلدانهم، وأن الكتلة الأكبر من دول الأردن ولبنان وفلسطين ومصر وموريتانيا ترى بأن إسرائيل هي الدولة الأكثر تهديداً لبلدانها، فيما يرى 47% من مستجيبي بلدان المشرق بأن إسرائيل تمثل مصدر التهديد الأول لبلدانهم، وندما كان السؤال عن الدول الأكثر تهديدا بشكل مباشر، احتلت إسرائيل المركز الأول بوصفها الأكثر تهديداً للمنطقة العربية ككل،[2] وقد احتلت إسرائيل الدولة الأكثر تهديداً لأمن الوطن العربي القومي في 7 استطلاعات للمؤشر العربي خلال الفترة ما بين 2011-2020 ، بنسب تراوحت بين 37% و 52%، وقد احتلت الولايات المتحدة المركز الثاني.[3]

وأشار ذات الاستطلاع الى أن 88% من المستجيبين يرفضون أن تعترف بلدانهم بإسرائيل، حتى من الدول المطبعة، فعلى سبيل المثال رفض 79% من السودانيين اعتراف بلدهم بإسرائيل، و 88% من

---

[1] الآء الصديق، نشطاء مقاومة التطبيع في الخليج يوحدون جهودهم، العربي الجديد- رصد أنور الخطيب، 18 آب 2020، شوهد في 2021/10/15، في: https://bit.ly/3jsvv5A.

[2] - "المؤشر العربي 2020/2019 في نقاط"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 9.

[3] المرجع نفسه، ص 48.

المغربيين،[1] وأوعز غالبية المستجيبون بنسبة 33ز7% رفضهم لهذا الاعتراف بسبب استعمار إسرائيل لأرض فلسطين.[2]

الخاتمة

ساهم اتفاق أوسلو في التوجه نحو بناء علاقات علنية مع بعض الدول العربية، إلا أن الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000 أعادت الأمور الى نصابها؛ فعادت الدول وعدّلت موقفها من القضية الفلسطينية، ومن ثم تدحرجت الأحداث بعد الثورات العربية نحو إقامة التطبيع مع "إسرائيل".

لم تغير اتفاقيات التطبيع العربي مع "إسرائيل" من سلوك الأخيرة ونظرتها تجاه الفلسطينيين والقضية الفلسطينية بشكل خاص وتجاه العرب بشكل عام، بل ساهمت بتحييد هذه الدول وعزلها عن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وحصر القضية الفلسطينية بالفلسطينيين أنفسهم بمعزل عن العمق العربي، ويتمسك الاحتلال باحتلاله للأرض وتثبيت الاستيطان واستهداف القدس، وقد أثبتت تجارب التطبيع بأنها جاءت لمنع أي هجمات أو فعاليات ضد "إسرائيل"، ومنحتها شرعية ومجالاً جيوسياسياً للمناورة والتوسع إقليمياً لضرب أهداف عربية، ولم تردع أو تحرج كيان الاحتلال عن ذلك، فهو لا يتعامل مع الوطن العربي ككيان تربطه علاقات الهوية والدين والثقافة، بل يتعامل معه بحسابات المصالح ومنطق "الصديق والعدو"، فالصديق بالنسبة له هو الذي يتعاون مع مشروعه وينحاز له انحيازاً مطلقاً دون شروط، بينما يصنف من لا يقبل بمنطق الاستعمار وسياساته بالعدو، ولقد برهن الاحتلال بأنه يسعى الى تحويل هذا العدو الى صديق بشتى الطرق ومنها القوة العسكرية.

يعتبر الاحتلال التطبيع العربي مكسباً له في ظل حالة ثبات عربي رسمي وشعبي على عدم التعامل مع إسرائيل ككيان طبيعي في المنطقة يخرج من خلالها من عزلته التي وضع فيها لعقود من الزمن، ويزيد التفوق الاقتصادي للاحتلال قوته وشرعيته على الأرض، وفي المقابل يشكل هذا التطبيع فرصة إسرائيلية للالتفاف على الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه في الوطن والشتات لكن الرهان في كل الأحوال على الشعوب العربية التي مرت بموجات تطبيع سابقة منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967، لكنها لم تؤت ثمارها بتغيير نظرة الشعوب العربية لكيان الاحتلال.

[1] المرجع نفسه، ص 56.

[2] المرجع نفسه، ص57.

الخطر الأكبر للتطبيع هو ربح إسرائيل وزيادة قوتها إقليميا ودوليا، مقابل خسارة الفلسطينيين حلفاء عرب ضاغطين باتجاه تحرير الأرض والانسان، وربح الاحتلال في هذه المعادلة يعني الخسارة المطلقة للفلسطينيين.

التوصيات:

أولا: على الصعيد الوطني:

- بناء برنامج وطني تحرري من الاحتلال يقوم على إنهاء الانقسام، والوحدة الوطنية الفلسطينية وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها المرجعية الشاملة للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات بمشاركة جميع الفصائل، وإنهاء الانقسام والخلافات السياسية، وتبني جميع أشكال المقاومة لمواجهة الاحتلال منها المقاومة المسلحة، وإيقاف كافة الذرائع السلبية التي استخدمتها الدول المطبعة كذريعة لتجميل تطبيعها مع الاحتلال، منها التنسيق الأمني مع الاحتلال.
- عدم الاستظلال باتفاقيات التطبيع التي وقعتها بعض الدول للدفع باتجاه الحقوق الفلسطينية، كون ذلك يدفع نحو اتساع رقعة التطبيع بوقوع دول أخرى في وحل التطبيع.
- دعم وتجديد وتوسيع حركة مقاطعة إسرائيل ضمن استراتيجية وطنية تشارك فيها الفصائل والنقابات والجهات التمثيلية والجاليات في الشتات لمواجهة الآثار الاقتصادية والمشاريع المشتركة المترتبة على اتفاقيات التطبيع.
- تعزيز العمل البحثي والإعلامي الحر والمقاوم والموجه نحو الشعوب العربية لإعادة القضية الفلسطينية الى مكانتها الشعبية في الأوساط العربية. وتنظيم مؤتمرات فلسطينية عربية وفعاليات مؤسسية وبحثية مشتركة موجهة لمواجهة موجة التطبيع.

ثانيا: على الصعيد العربي

- تفعيل التواصل مع القوى المناهضة للتطبيع في الدول التي أعلنت تطبيعها، وخصوصاً تلك الدول التي خضعت للابتزاز الأمريكي وأجبرت على هذا التطبيع مثل السودان، وكذلك الأحزاب والتيارات المناهضة للتطبيع في المغرب والخليج العربي.
- تفعيل العمل الدبلوماسي لإيقاف نزيف الزحف نحو التطبيع من خلال السفارات والجاليات الفلسطينية في الدول العربية.

- تجنب التصادم مع شعوب الدول المطبعة في ظل رفض غالبية هذه الشعوب لهذه المعاهدات، ومحاولة كسب ثقتهم ومؤازرتهم.
- العمل والتعاون مع المجموعات الشبابية والشعبية الناشطة ضد التطبيع وربطها في سياق حركة المقاطعة العامة.

ثالثا: على الصعيد الدولي

- توسيع حركة المقاطعة وتعميق دورها في أوروبا وأمريكا، والاستعانة بالنقابات المؤسسات الدولية الفاعلة، وتفعيل العمل من خلال الجاليات والسفارات الفلسطينية.
- تفعيل منصات إعلامية موحدة متخصصة ناطقة بعدة لغات لنشر الرواية الفلسطينية وتعزيزها.
- تفعيل العمل الحقوقي والقانوني الهادف لفضح الجرائم الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني وفضح ممارسات الاستيطان والضم والتهويد.